الأمم المتحدة A/51/PV.45

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٤٥
الأربعاء، ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٤٧ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أولا، أود أن أشكر ممثلي فنلندا وتايلند على جهودهما المرموقة في التنظيم الجيد لعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. لقد قاما بمهارة ونزاهة بالغتين بتصريف الأعمال على نحو مرض إجمالا. إني أتمنى لهما حظا سعيدا وكل النجاح في العمل الطويل الشاق الماثل أمامهما.

ويود وفد لاو، في هذه المرحلة من مناقشتنا، أن يؤكد من جديد موقفه المعروف، الذي بـُين مرارا وتكرارا في عدة مناسبات سواء هنا في الجلسات العامة أو في الفريق العامل المفتوح العضوية. إننا نعتقد أن الحاجة قائمة إلى تعزيز كفاءة مجلس الأمن بزيادة عضويته، حتى يعكس على نحو أفضل الحقائق السياسية العالمية الجديدة، وذلك خاصة - وأكرر "خاصة" - بتحسين تمثيل البلدان النامية. ونحن، ككثير من الوفود الأخرى لا نزال نعتقد أن عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين ينبغي أن يزاد. والواقع أن وفد لاو يعتقد أن زيادة عدد الأعضاء الدائمين، من البلدان المتقدمة والبلدان النامية معا، من شأنه أن يعزز الأمم المتحدة وشرعيتها، حيث أن المنظمة سوف تعكس بذلك، على نحو أفضل، التشكيل السياسي الدولي الجديد. وزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين أمر لا يقل عن ذلك أهمية. فمن شأن هذه الزيادة أن تسمح لمزيد من الدول بشغل مقاعد في المجلس وبالمشاركة في أعماله، مما يزيد من مصداقيته.

أما بالنسبة للمقاييس التي ينبغي أن تطبق في اختيار الأعضاء الجدد من دائمين وغير دائمين، فإن وفدي يحيط علما بالملاحظات والمقترحات التي أبديت، ونحن نرجو أن يتم بسرعة العثور على صيغة مقبولة للجميع. ومن المنظور، نعتقد أن بلدانا مثل ألمانيا واليابان والهند ينبغي - نظرا لأهميتها ولوزنها السياسي والاقتصادي - أن تصبح أعضاء دائمة في مجلس الأمن بعد توسيعه توسيعا جديدا.

وبعد أكثر من ثلاث سنوات من مناقشات طويلة وشاقة، وصلنا اليوم إلى نقطة نعتقد أنه ينبغي لنا عندها أن نقيم الموقف. إذ من المهم أن

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86650
9686650

نعرف هل نحن في مأزق. فإذا لم تكن هذه حالنا، وأكررها، فلنستمر، ولنبذل مزيدا من الجهود ونعمل بعزم متجدد لتحقيق هدفنا المشترك: ألا وهو تعزيز كفاءة مجلس الأمن. أما، إذا كنا، على العكس، في مأزق - نعم في مأزق - فيجب أن يكون لدينا الشجاعة أن نسأل أنفسنا الأسئلة التالية: ماذا نستطيع أن نفعل؟ ولماذا حدث هذا؟ وكيف نستطيع أن نعمل معا لإيجاد حل واقعي لهذه المشكلة؟ هذا هو الرأي الذي يريد وفدي أن يبديه للجمعية في هذه المرحلة الأساسية من مناقشتنا. ووفدنا مستعد، من جانبه، أن ينظر في أي نهج جديد وواقعي، يساعد على دفع عمل الفريق العامل المفتوح العضوية إلى الأمام.

ونحن مرتاحون إلى بعض التدابير التي اتخذها مجلس الأمن فعلا لتحسين ممارساته وطرائق عمله، لجعلها أكثر شفافية. فنحن على الطريق السليم، وينبغي أن نستمر في هذا الاتجاه. بيد أن الكثير من العمل لا يزال باقيا. وفي هذا الصدد لا نزال نرى أن على المجلس أن يعلم ويشاور البلدان التي تتأثر بقراراته والتي ليست أعضاء فيه. بل والأهم من ذلك أن هذه البلدان ينبغي أن يكون لها حق إبداء مواقفها علنا للمجلس، قبل أن يشرع المجلس في مشاورات غير رسمية، ويجب أن تتمكن كذلك من الحضور، كمراقبين، في المشاورات العامة غير الرسمية، التي تجري حول المسألة التي تعنيها. إن هذه الممارسة لا يمكن إلا أن تكون نافعة، لأن المجلس، بالاستماع إلى تلك البلدان، سيفهمها فهما أفضل ويكون بذلك أقدر على الإسهام في حل نزاعاتها.

أما مسألة إصلاح المجلس فليست سهلة ولا هي بسيطة، وتعقيداتها غير مسبوقة. ولسنا مفرطين في التفاؤل ولا في التشاؤم. فلنعمل معا بصبر وأناة ولكن بوجه خاص ببالغ الهمة. فبالتعاون والتشاور فيما بيننا، نعتقد مخلصين أننا يمكن أن نسير قدما.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أتناول عن هذا البند من جدول الأعمال باسم بلدان الشمال: أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدي النرويج.

واسمحوا لي في البداية أن أقول إن بلدان الشمال تعتبر إصلاح مجلس الأمن مسألة ذات أولوية عاجلة. ولهذا السبب شاركنا بنشاط في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية وقدمنا ورقة موقف منقحة باسم بلدان الشمال في حزيران/يونيه من العام الماضي. ولا تزال العناصر الأساسية لتلك الورقة صالحة، وأود أن أتطرق بإيجاز إلى بعض العناصر الهامة في موقف بلدان الشمال.

فقبل كل شيء، ينبغي أن يكون الهدف الأساسي من إصلاح مجلس الأمن، فيما نرى، هو تعزيز قدرة المجلس على النهوض بواجباته وفقا للميثاق. وتؤيد بلدان الشمال زيادة الأعضاء الدائمين وكذلك غير الدائمين في المجلس. وينبغي أن يزاد عدد الأعضاء الدائمين بخمسة مقاعد جديدة. وينبغي أن توزع هذه المقاعد الدائمة الجديدة بهدف أن يعكس مجلس الأمن على نحو أفضل الواقع السياسي والاقتصادي الراهن، ويشمل ذلك تحسين التمثيل في المجلس من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ولكفالة عدالة التوزيع الجغرافي يلزم أيضا زيادة عدد المقاعد غير الدائمة. وينبغي بالنسبة لهذه المقاعد أن تشجع المناطق على وضع أنظمة تناوب منصفة، على أن يظل الحظر على إعادة الانتخاب قائما. وينبغي أن يبقى العدد الكلي لأعضاء المجلس بين أول العشرينات ومنتصف العشرينات؛ وتقترح ورقة موقف بلدان الشمال أن يكون العدد ٢٣.

أما مسألة إجراءات اتخاذ القرارات في المجلس فتحتاج إلى بحث دقيق. فثمة جوانب مختلفة تتعلق بإجراءات التصويت - مثل نطاق حق الرفض (الفيتو) وإمكانية توسيعه ليشمل الأعضاء الدائمين الجدد - وهي جوانب مترابطة. والمرجح ألا تسوى هذه المسائل إلا كجزء من إصلاح شامل للمجلس؛ ولذا ينبغي أن يبحثها الفريق العامل من هذا المنظور.

وتشجع بلدان الشمال على تنفيذ تدابير أخرى تحظى بتأييد واسع وتستهدف تحسين أساليب العمل في مجلس الأمن وشفافية أعماله. ونرحب بالخطوات التي يتخذها المجلس في هذا الصدد. ونعلق أهمية خاصة على الترتيبات الجديدة

الموضوعة لإجراء المشاورات مع البلدان المساهمة بالقوات.

وبعد مداولات طويلة قدم الفريق العامل إلى الدورة الخمسين للجمعية العامة تقريرا دسما إلى حد كبير. ونحن نرحب بذلك التقرير الذي يتضمن قدرا كبيرا من تقارب الآراء بشأن عدة قضايا. وكانت المناقشات في الفريق العامل خلال دورته الأخيرة مستفيضة ومفيدة. وقد قدمت عدة مقترحات هامة ترمي إلى تيسير الحلول التوفيقية للمشاكل المعقدة المطروحة. وأصبحنا نرى أن أمامنا الآن عناصر هامة لإصلاح شامل، وأن الفريق العامل ينبغي أن ينتقل في عمله إلى مرحلة تكون أكثر تحديدا وذلك بمجرد استئنافه لمناقشاته. ونلاحظ أن عددا من المتكلمين أعربوا عن هذا الرأي أيضا خلال المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة.

ومن ثم تشعر بلدان الشمال أن الوقت قد حان لأن ينتقل الفريق العامل من المناقشة العامة إلى الشروع في مفاوضات حقيقية. وفي الوقت نفسه، ندرك أن الموضوع المطروح أمامنا موضوع معقد وحساس من الناحية السياسية. وإذ ندرك ضرورة تجنب الدخول في مأزق سياسي، فمن الضروري أن نتناول جميعا هذه العملية بأسلوب إيجابي وأن نواصل العمل النشط على تقصي الأفكار المبدعة والبناءة للاستجابة لمختلف الشواغل في هذا المضمار. وتعرب بلدان الشمال عن استعدادها لتقديم مساهمتها في هذه الجهود. وهي تتعهد بالتأييد الكامل لكم، سيادة الرئيس، ولسائر أعضاء مكتبكم في العمل البالغ الأهمية الذي أنتم عاكفون عليه.

السيد شاه (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيادة الرئيس، إذ تواصل الجمعية نظرها في البند ٤٧ من جدول الأعمال، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل تقدير وفدي لسلفكم، السفير ديوغو فريتاس دو آمارال لتوجيهاته الحكيمة للفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والسمائل ذات الصلة. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى نائبي الرئيس المشاركين، الممثلين الدائمين لفنلندا وتايلند لجهودهما الدؤوبة في توجيه المناقشات خلال الدورة الماضية.

ويأتي التقرير الشامل والموضوعي للفريق العامل، الوارد في الوثيقة A/50/47 انعكاسا حيا لحالة المناقشات حول هذا الموضوع. فقد تناول في منظوره جميع جوانب الأعمال المضطلع بها بشأن هذه القضية الحيوية حتى الآن، وأوضح التعقيدات وأبرز جوانب التطابق وعين الاتجاهات السائدة وبين الاختلافات المستمرة. وهو يأتي انعكاسا لما أحرز من تقدم حتى الآن. كما أنه شهادة على أن من المستطاع، بتوفر الوقت وببذل جهد متواصل وصبور إحراز تقدم في الوصول إلى توافق في الآراء بصدد القضايا التي لا تزال باقية أمام الفريق العامل.

وتأتي مرفقات التقرير انعكاسا للجدية التي تبديها الدول الأعضاء في تناول هذا الموضوع. فقد بلغ عدد أوراق العمل المقدمة أثناء الدورة الماضية ١٠ ورقات عمل ركزت على القضية الأساسية المتعلقة بالعضوية، وأربع ورقات تناولت حق النقض (الفيتو) وعملية اتخاذ القرارات وثلاث ورقات تناولت الجوانب المختلفة لطرائق عمل المجلس. وهذا بالاضافة إلى الأفكار الغزيرة التي سبق اقتراحها والتي جمعت في الوثيقة A/49/65. وباختصار فقد أثارت المناقشات اهتماما واسع النطاق واستجابات متعددة الوجوه. وتعد الآراء المعرب عنها دليلا على حيوية المناقشات وبراعة الدول الأعضاء في تناول هذا الموضوع الهام وإن كان معقدا.

لقد كانت الهند من بين الدول العشر الأعضاء التي كانت البادئة بالسعي إلى إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين. وإن ضرورات التوسيع والإصلاح التي كانت وراء اتخاذ تلك الخطوة الأولى أصبحت الآن مدرجة في إطار الولاية الممنوحة للفريق العامل المفتوح باب العضوية، نظرا إلى الزيادة الكبيرة الحاصلة في عضوية الأمم المتحدة، ولا سيما من البلدان النامية، والتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية. وعلى ذلك، فإن الحلول التي تقترح يجب أن تعالج مشكلة الاختلال الحالي في الطابع التمثيلي لمجلس الأمن

وينبغي ألا تزيد من حدة أوجه عدم الانصاف القائمة.

وآراء الهند بشأن مسألة توسيع مجلس الأمن معروفة جيدا وقد تم التأكيد عليها مؤخرا من جانب وزير خارجية الهند في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، عندما أعلن بأن،

"الهند تؤيد توسيع نطاق فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة على السواء. فنحن نعترض على الحلول الجزئية أو المؤقتة التي تنطوي على تمييز ضد البلدان النامية. ونرى أنه يجب تطبيق معيار واحد على جميع البلدان، المتقدمة النمو أو النامية، وبغض النظر عن المناطق أو المجموعات التي تنتمي إليها، من أجل انضمامها إلى صفوف الأعضاء الدائمين. ونعتقد أنه مهما كانت المعايير الموضوعية المطبقة من أجل زيادة عدد الأعضاء الدائمين فمن الواضح أن الهند ستكون من بين المرشحين". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٢، ص ١٧).

ويرحب وفد بلدي بالقرار المتخذ في الدورة الخمسين للجمعية العامة بتمديد ولاية الفريق العامل. وإننا نتوقع لدى اجتماع الفريق مرة أخرى في العام القادم أن يمضي قدما بانيا على أساس التقدم الذي أحرز من قبل. وإننا نشجع الفريق على العمل من أجل بناء توافق الآراء بشأن المسألة الرئيسية وهي توسيع مجلس الأمن. ولكي يتوصل الفريق إلى حل عادل ودائم لهذه المسألة البالغة الأهمية، فإنه ينبغي بشفافية وأمانة تبديد الشك السائد في أن بعض الأطراف ما زالت تنظر في حسم المسألة بحل متعجل.

فمما يوحي به بين الحين والحين إمكان إضافة بلد معين أو آخر إلى فئة العضوية الدائمة دون الخوض في عملية اختيار على أساس المعايير المناسبة. وتسلم الفقرة ٢٨ من التقرير بأن دولا أعضاء قد اقترحت معايير محددة لتكون أساسا للاختيار. ونعتقد أنه قد يكون من الحكمة ومما يفيد أن يولي الفريق العامل هذا الأمر المزيد من الدراسة، ويأتينا بمجموعة مقبولة من المعايير التي يمكن أن تقيَّم بها ادعاءات كل بلد. فالاختيار ينبغي أن يأتي بعد إقرار المعايير لا أن يسبقه.

وفي إعلان مؤتمر قمة كارتاخينا أكدت بلدان عدم الانحياز أن أية محاولة لاستبعاد بلدان عدم الانحياز من عملية توسيع عضوية مجلس الأمن لن تكون مقبولة. ووجد هذا الاقتراح وغيره من المقترحات الهامة المقدمة من حركة بلدان عدم الانحياز قبولا واسعا في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. إن شرعية وكفاءة مجلس الأمن ترتبطان ارتباطا مباشرا بطابعه التمثيلي. واعترافا بهذه الحقيقة تؤكد الفقرة ٢٦ من تقرير الفريق العامل بوضوح أنه:

"في حالة الاتفاق على زيادة العضوية الدائمة، فإن الزيادة بإضافة بلدان صناعية فقط أمر سيعتبر، على نطاق واسع، غير مقبول". (A/50/47)

وتعتقد الهند أن أساليب عمل المجلس وإجراءات صنع القرار فيه ينبغي أن توليا أيضا، وبالضرورة، اهتماما كافيا أثناء مناقشتنا لصفقة الإصلاح. وتقرير الفريق العامل يبرز أن دراسة هذا الجانب قد تعمقت وأن هناك "اتفاقا واسعا" في الآراء. وقد تم تقديم عدد من الاقتراحات التي تتسم بالابتكار والإبداع وبُعد الأثر. وهي تنطلق من المقدمة المنطقية القائلة بأن المجلس بما أنه يتصرف بناء على مسؤولية ائتمنته عليها الدول الأعضاء، فإن عليه التزاما بمراعاة وجهات نظرها والحرص على الشفافية في صنع قراراته وعدم التعدي على اختصاص الجمعية العامة والتكيف والتواؤم مع تطلعات واحتياجات الدول الأعضاء. فإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن وإجراءات صنع القرار فيه إنما هو عنصر أصيل لا بد أن يكون ملازما لأية نتيجة شاملة يتم التوصل إليها.

إن إصلاح الأمم المتحدة من جميع جوانبها مسؤوليتنا المشتركة. وهذا الإصلاح لا ينبغي أن

يكتفي بالتصدي لأوجه الفشل في الماضي بل عليه أن يراعي احتياجات المستقبل أيضا. وإصلاح مجلس الأمن أمر أساسي في أية عملية إصلاح للأمم المتحدة. وبالتالي فإن هذا الإصلاح ينبغي إقامته على الأساس السليم، أي على أساس المتانة والمرونة والاستفادة من الخبرة بدلا من المصلحة الآنية والأطر الزمنية المصطنعة التي يقصد بها دفع الأمور دفعا واستعجال الخطى. فالقرارات بشأن مسألة بالغة الأهمية كمسألة هيكل وتكوين وأداء مجلس الأمن لا يمكن أن تتخذ إلا بتوافق الآراء.

لقد نوه وفد بلدي، السيد الرئيس، بسرعة تحرككم لتشكيل الفريق العامل المفتوح باب العضوية. واسمحوا لي أن أؤكد لكم أن الهند ستؤيد بصورة بناءة جهودكم عندما يستأنف الفريق أعماله في العام القادم.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن التقرير الأخير للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن (A/50/47)، يشكل، في رأي وفد بلدي، أول وصف مضموني حقا لحالة المناقشات وتقدمها حيال المسائل المطروحة على الفريق منذ إنشائه. وما هو أكثر أهمية، أن التقرير يسجل توافقا متزايدا في الآراء وتأييدا واسعا في الفريق بشأن العديد من المسائل. بيد أنه يعكس أيضا اختلافات بشأن مسائل أساسية.

وإن مسألة زيادة العضوية في مجلس الأمن لا يمكن النظر فيها بمعزل عن المسائل الأخرى بل ينبغي معالجتها في إطار إصلاحات مجلس الأمن، هذه الإصلاحات التي تستهدف المزيد من الشفافية والديمقراطية في أساليب عمله وإقامة علاقة أكثر توازنا مع الجمعية العامة. ومن ناحية عملنا، فإن هذا ينبغي أن يترجم إلى ابتغاء اتفاق يتألف من عناصر هامة ترتبط بحجم موسع، وبتكوين ذي طابع تمثيلي أكبر للمجلس، وبتعزيز شفافية أساليب عمل المجلس وإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية صنع القرار فيه.

وبالرغم من وجود اتفاق منذ فترة طويلة على توسيع عضوية مجلس الأمن، فإن الفريق ما زال يواجه طريقا مسدودا بشأن توسيع العضوية الدائمة. ولذا ينبغي للجهود التي تتركز على التوصل إلى أرضية مشتركة للحل التوفيقي بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، ينبغي للفريق أن يستكشف خيارات مختلفة، وهذه بدورها يصح أن تبنى أساسا على الاقتراحات الحالية بشأن التوسيع بالاضافة إلى أية اقتراحات ترد في المستقبل. وبعض هذه الخيارات يمكن أن يشمل، أولا، صيغة ٢+٣، أو أية مجموعات مؤتلفة أخرى من الزيادات في المقاعد الدائمة وغير الدائمة، بما في ذلك التناوب الإقليمي لمقاعد دائمة؛ ثانيا، صيغة تقاسم المقاعد؛ وثالثا، الاقتراحات المتعلقة بتوسيع المقاعد غير الدائمة فقط؛ وأخيرا، اقتراح حركة بلدان عدم الانحياز بتوسيع العضوية غير الدائمة في الوقت الحالي في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بشأن الأعضاء الدائمين. ونرى وجوب النظر في جميع الاقتراحات التي تدخل في إطار هذه الخيارات العريضة بهدف تحديد العناصر المشتركة بينها أو تعيين الاقتراحات التي قد تصلح أساسا حل توفيقي.

وإن مسألة أساليب عمل المجلس تشكل مكونا حيويا وأساسيا في هذه العملية. وينبغي للفريق أن يستهدف البناء على الملاحظة الواردة في الفقرة ٢٠ والقائلة بأن "المناقشات أظهرت اتفاقا واسعا في الآراء" بشأن مسألة أساليب عمل مجلس الأمن وشفافيته. وينبغي للفريق أن يستهدف القيام في موعد مبكر بتوصية الجمعية العامة بتدابير ملموسة ومحددة على أساس الاقتراحات الحالية المكتوبة والشفوية بشأن هذا الموضوع، والتي كما تنص الفقرة ٢٢ من التقرير "حظيت بتأييد واسع في الفريق العامل"، وهذه الاقتراحات موجهة إلى جعل أساليب عمل المجلس أكثر شفافية وانفتاحا بالاضافة إلى تعزيز العلاقات بين المجلس والعضوية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة.

وينبغي للفريق أيضا أن يولي الاهتمام الجاد لمسألة اتخاذ تدابير محددة تسهم في اضفاء الطابع الديمقراطي على عملية اتخاذ القرارات في المجلس.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن المقترحات المعروضة على الطاولة جديرة بالنظر الكامل من لدن الفريق، بما في ذلك تلك المتعلقة بحق النقض (الفيتو). فحق النقض جزء لا يتجزأ من مسألة صنع القرار، ونتطلع إلى تحقيق نتيجة مجدية بشأن هذا الموضوع.

ويعتقد وفدي أنه ينبغي للفريق العامل في الجولة المقبلة من مناقشاته الموضوعية أن يستهدف ترجمة "التأييد الواسع" للقضايا أو المقترحات المطروحة في التقرير الى توصيات محددة. وينبغي له أيضا أن يسعى إلى تسوية الخلافات بشأن القضايا الأخرى. وعلى الرغم من أن التقرير سوف يكون نقطة انطلاق جيدة للجولة المقبلة من مناقشات الفريق العامل، فقد يصح أن ينظر فيما بعد، في الوقت الملائم، في إمكان متابعة عمله استنادا إلى ورقة مناقشة أو مشروع نص تقريبي يطرح للمداولة. ومن الطبيعي أن محتوى هذه الورقة سيتوقف على الوضع السائد عندما يعتبر إعدادها أمرا ممكنا، إن حدث ذلك. والمهم هنا أن هذه الورقة يمكن أن تيسر وتركز نظرنا في جميع المسائل ذات الصلة بتمكيننا من الابتعاد عن القالب السابق المتمثل في إصدار بيانات عامة وبيان ردود الفعل لها.

السيد بيريز - أوتيرمين (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): مما لا شك فيه أن الموضوع المعروض علينا أهم المواضيع جميعا، لأنه يتعلق بإجراء تغيير في هيكل الجهاز الذي يتمتع بأكبر سلطة سياسية في المنظمة، ألا وهو مجلس الأمن. وبالتالي فإن مهمة نائبي رئيس الفريق العامل، في رأينا، هي أصعب مهمة. ويدرك وفدي تماما كل هذا، ولذا يود مرة أخرى أن يهنئ السفير برايتنستاين، ممثل فنلندا والسفير جاياناما، ممثل تايلند، على ما أنجزاه من عمل، وبصورة خاصة إعداد الوثيقة الختامية.

ويتبين مما قلت أن بلدي يعلق أهمية كبرى على هذا الموضوع، ودون التخلي عن أفكارنا الخاصة التي نطرحها للاسهام في تحديث مجلس الأمن، فإننا سنظل دائما على استعداد لدراسة وبحث أي مبادرة أخرى للمساهمة في تحقيق توافق عريض في الآراء.

بادئ ذي بدء ترى أوروغواي، أن أي اصلاح لتكوين مجلس الأمن سيساعد على التحديث السياسي لهيكله، وبذلك يقوي صفته التمثيلية. إن التغيرات التي حدثت في العالم منذ توقيع ميثاق سان فرانسيسكو ومنذ التوسيع الوحيد للمجلس الذي حدث في عام ١٩٦٥، هي تغيرات ذات أهمية كبيرة، ويمكن القول بصورة لا لبس فيها إنه ما كان بوسع معظم قادة العالم، أو الباحثين، أو مراقبي المسرح السياسي، التنبؤ بهذه التغيرات.

إن مجلس الأمن هو الجهاز ذو الطابع السياسي أساسا الذي أنشئ بموجب الميثاق. وحيث أن أوضاع هيكله واختصاصه وعملية صنع القرار فيه كلها أوضاع أسست في ضوء ذلك، فإنه لا محالة من إعادة تشكيل هيكله ليواكب التغيرات التي طرأت على الأساس الذي يرتكز عليه. لذلك ترى أوروغواي أنه ينبغي تحديد تكوين المجلس وعدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين على السواء وفقا للواقع السياسي الجديد.

ثانيا، ترى أوروغواي أن أي تغيير في عدد أعضائه، مع ايلاء الاعتبار لا لحجم المجلس فحسب وإنما أيضا لآلية صنع القرار فيه، ينبغي أن يأخذ في الحسبان حقيقة أن مجلس الأمن هو، بحكم طبيعته، جهاز تنفيذي، ولا ينبغي للتغيير أن يؤثر على هذه الخاصية الجوهرية. فهذا من شأنه أن يعني شلل الجهاز ومن ثم انتهاء المنظمة.

ثالثا، إن أوروغواي، وفقا لقناعاتها الديمقراطية العميقة وانسجاما مع جميع البيانات التي أدلى بها القادة السياسيون الذين حضروا الاجتماع الاحتفالي بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، تتفق مع القائلين بأن هناك حاجة إلى اضفاء الطابع الديمقراطي على المنظمة وتعزيز الجمعية العامة، لذلك نعتقد أن الوقت قد آن للبدء بمناقشة المقترحات التي ترمي إلى ذلك الهدف.

وفي هذا الصدد، طرح وفدي مبادرة تهدف إلى الشروع في تقليص السلطة المطلقة المتمثلة في حق النقض. وهذا الاقتراح وارد في المرفق الثاني عشر، وقد صدر بوصفه الوثيقة A/AC.247/1996/CRP.14. ويستند المقترح على حقيقة مؤداها أن آلية حق النقض مدرجة حاليا في معظم الدساتير الديمقراطية في العالم، وأن هدفها هو إقامة توازن في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الدول التي يحكمها القانون. فالكل يعلم عن قدرة السلطات التنفيذية على ممارسة حق النقض، وقدرة البرلمانات على إبطال أي ممارسة لحق النقض إذا توفرت لذلك أغلبية معينة. وتسمح تلك الآلية بتدرجات متنوعة في التنفيذ، ولذلك فإن تطبيقها على العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة يصح أن يصبح موضوع مفاوضات واسعة.

فعلى سبيل المثال يمكن أن تدور مفاوضات بشأن متى يكون من اللائق للجمعية العامة أن تتدخل؛ وبشأن إمكانية قصر تدخل الجمعية على الحالات التي تكون ممارسة حق النقض فيها آتية من دولة عضو واحدة؛ وبشأن إمكانية تدخل الجمعية عندما تمارس حق النقض أكثر من دولة عضو واحدة؛ وبشأن الأغلبية اللازمة في الجمعية العامة لابطال مفعول حق النقض.

ومما لا سبيل إلى إنكاره أن قيام هذه الآلية من شأنه أن يسهم في الوفاء بالتطلعات التي كررها كل الزعماء السياسيين في العالم تقريبا، والتي تم الاعراب عنها في الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أعني التطلعات إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على المنظمة وتقوية الجمعية العامة. ولا يساورنا أدنى شك في أن قيام هذه الآلية من شأنه أن يحقق الهدفين.

وأخيرا، ولعل هذا أهم ما في الأمر، ترى أوروغواي أن أي إصلاح لمجلس الأمن لا بد أن يبتعد عن التعقيد بحيث يمكن تحاشي ادخال أي تعديل رئيسي على الميثاق، ويتسنى الحفاظ على روح مبادئه الأساسية، وعدم تغيير مقاصده ومبادئه. ومن بين هذه المبادئ مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول، الذي هو مبدأ لا بد أن يطبق تطبيقا واسعا في أي اجراءات تتبع في الموافقة على قبول ادخال أعضاء جدد في مجلس الأمن. ولا بد من أن تتميز هذه الاجراءات بديمقراطية شفافة - سواء فيما يتعلق بقبول الأعضاء الدائمين أو غير الدائمين - ويجب ألا تسمح بأي شكل من الأشكال بإنشاء فئات جديدة من الدول، مما يعمق الفوارق الأصلية الواردة في الميثاق.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه كلمة تهنئة وإعجاب للعمل الذي قام به السفيران فريدريك ويلهلم بريتنشتاين ممثل فنلندا وأسدا جاياناما ممثل تايلند، نائبا رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن. وقد كان التقدم المحرز في الفريق العامل قائما إلى حد كبير جدا على جهودهما الدؤوبة ومهاراتهما الدبلوماسية، ومثابرتهما وصبرهما. مما أعطى الفرصة للجمعية العامة لمناقشة تقرير الفريق العامل (A/50/47 و Add.1) والتداول بشأن التقدم المحرز حتى الآن.

ويعتبر إصلاح مجلس الأمن من بين أهم الإصلاحات المطلوبة في منظومة الأمم المتحدة. وهو أيضا من أشد الإصلاحات حساسية، ومن الواضح تماما أن أوانه حان منذ زمن طويل.

ولقد ذكرت الأسباب الداعية إلى الإصلاح المطلوب لمجلس الأمن، وأعيد ترددها مرات عديدة. ونتيجة لهذا، تحقق عمليا توافق آراء عام على فكرة وجوب توسيع مجلس الأمن ووجوب تحسين أساليب عمله.

ويعتبر كل هذا ضروريا بغية إعطاء مجلس الأمن صفة تمثيلية أكبر، وتأييدا أقوى فيما بين أعضاء الأمم المتحدة ومستوى أعلى من الشرعية. وعلاوة على ذلك، فإن توسيع مجلس الأمن على نحو سليم سيعزز من فاعليته وسيسهم في توطيد سلطة الأمم المتحدة عموما.

ولا أود أن أعرض آراء سلوفينيا بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن بالتفصيل في هذه المرحلة. وقد شرحنا آراءنا ببعض التفصيل في مناسبات عديدة في الفريق العامل. وعلاوة على ذلك، كانت مواقفنا الأساسية ممثلة ضمن مواقف الدول الأعضاء ومجموعات الدول الأعضاء التي سجلت في تقرير السنة الماضية (A/49/965)، في الصفحات من ٦٨ إلى ٧١. وتنضم سلوفينيا إلى مجموعة الدول الأعضاء ذات الآراء المماثلة وتواصل التمسك بهذه الآراء الأساسية المبينة في الوثيقة المذكورة.

واسمحوا لي فقط أن أذكر أن سلوفينيا من بين تلك الدول الأعضاء التي تؤيد زيادة كل من مجموعتي أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغير الدائمين. وسيكون من المناسب إحداث زيادة مقدارها خمسة مقاعد دائمة إضافية وذلك كحد أقصى. ويجب أن تأخذ مثل هذه الزيادة بعين الاعتبار الحاجة إلى التمثيل الإقليمي وفضلا عما يكون متوافرا لدى المرشحين للمقاعد الدائمة الجديدة من استعداد للإسهام في صيانة السلم والأمن الدوليين على الصعيد العالمي ومن قدرة خاصة على ذلك. وترى سلوفينيا، كما ذكر في مناسبات سابقة، أن ألمانيا واليابان من بين المرشحين للمقاعد الدائمة الجديدة.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون هناك زيادة مناسبة في العضوية غير الدائمة. ونعتقد أن مجلس أمن يتكون من عدد إجمالي يمكن يصل إلى ٢٥ عضوا، سيكون تمثيليا على نحو كاف، وسيعزز، في نفس الوقت، إمكانيات قيام المجلس بعمل فعّال بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء.

ونعتقد أيضا أن قاعدة عدم أهلية العضو غير الدائم التي تنتهي مدته لإعادة انتخابه فورا في مجلس الأمن هي قاعدة يجب أن تبقى كضمان لازم ضد أي شكل من أشكال دوام العضوية في مجلس الأمن بطريق غير مباشر أو بحكم الأمر الواقع.

وفي مجال تحسين أساليب العمل، لا نزال نؤيد جميع التحسينات التي تعزز شفافية أعمال مجلس الأمن وتخلق تعاونا أوثق فيما بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

وعندما نقرأ تقرير الفريق العامل هذه السنة، وعندما نتذكر المناقشات التي سبقت وضع التقرير في صيغته النهائية ندرك بوضوح الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم. ولا يمكننا أن نرضى بما حققناه حتى الآن. في السنة الماضية كان لا يزال هناك قدر كبير من التكرار، وألقيت بيانات عامة كثيرة لم تؤد إلى تبادل آراء حقيقي. وكما اعترفت الفقرة ٢٣ من التقرير، لقد أصبح أيضا من الواضح أن عدة دول أعضاء لم تكن مستعدة لاتخاذ مواقف نهائية بشأن مسألة حجم وتكوين مجلس الأمن بسبب الترابطات بين حجم وتكوين المجلس والمسائل الأخرى الداخلة في ولاية الفريق العامل. ومن ثم كان هناك شعور بأنه لم يحرز تقدم كاف حتى الآن.

ومن ناحية أخرى نرى، مع ذلك، في تقرير الفريق العامل عدة عناصر جديدة تتطلب مناقشة متأنية في الدورة الحالية للجمعية العامة، ومزيدا من التفكير في سياق المفاوضات التي ستعقبها في السنة المقبلة. واسمحوا لي بأن أتناول بعضا منها.

في الفقرة ٢٠ من التقرير نجد إشارة إلى التقاء كبير في وجهات النظر بشأن مسألة أساليب عمل مجلس الأمن وإلى كون التحسينات الحالية في أساليب عمل المجلس تحسينات شجعته على إدخالها المناقشات التي جرت في الفريق العامل. وهذا تطور نرحب به كثيرا.

ونود أن نشجع الابتكارات التي أدخلت في هذه السنة في أعمال مجلس الأمن، والتي تعزز التعاون فيما بين المجلس والعضوية العامة للأمم المتحدة. فإن ممارسة عقد مداولات توجيهية مفتوحة، تقوم على مفهوم قدمته فرنسا أصلا، قد بدأت فعلا بداية ناجحة، ونود أن نشجع مجلس الأمن على مواصلتها. وبالإضافة إلى توفير الفرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل المشاركة في المناقشة السابقة لمرحلة اتخاذ القرار في مجلس الأمن، ساعدت هذه الممارسة الجديدة في توضيح

الفارق بين المناقشات - التي يمكن أن تستفيد من وجهات النظر المتنوعة التي تعرب عنها الدول الأعضاء - وبين عملية التفاوض على القرارات التي تظل مسؤوليتها واقعة على أعضاء مجلس الأمن أنفسهم.

ونقترح أن يواصل الفريق العامل تقصي إمكانية إشراك دول ليست أعضاء في مجلس الأمن في أعمال المجلس في مرحلة المناقشات. وفي هذا السياق، اقترحت أفكار جديدة في ورقتي عمل مقدمتين من الجمهورية التشيكية، والأرجنتين ونيوزيلندا. وقد وردت الإشارة إلى هاتين الورقتين في الفقرة ٢٢، من التقرير، ونود أن تتم مناقشتهما مرة أخرى في المرحلة التالية لأعمال الفريق العامل.

وتبين فروع التقرير المكرسة لمسائل حجم وتشكيل مجلس الأمن وعملية اتخاذه للقرار المصاعب التي لا تزال بحاجة إلى حل.

وبالإضافة إلى هذا، تذكرنا الفقرة ٢٤ من التقرير بآثار توسيع مجلس الأمن على التوزيع الجغرافي العادل. وفي الواقع قد يتأثر هذا المتطلب الوارد في الميثاق والأمر يتوقف على الاتفاق النهائي الذي يتم الوصول إليه على الزيادة الإجمالية في عدد أعضاء مجلس الأمن، وسيكون من اللازم إجراء حساب دقيق قبل بلوغ الاتفاق النهائي، حرصا على ضمان التمثيل الكافي لجميع المجموعات الإقليمية، وبصفة خاصة مجموعة أوروبا الشرقية، التي تضاعف عدد أعضائها في السنوات القليلة الماضية. ويجب أن يبذل نفس القدر من العناية لضمان التمثيل الكافي للبلدان النامية.

وتبين هذه المسألة أنه لا بد من إجراء مزيد من المفاوضات والمناقشات فيما يتعلق بتوسيع العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن من أجل تناول جوانب معينة من مشكلة التوسيع الأعم، وهي جوانب لم تكن مرئية بنفس القدر في المراحل السابقة.

ولا يزال السؤال الأكبر، مع ذلك، هو هل توسيع حجم مجلس الأمن يجب أن يقتصر على مجموعة المقاعد غير الدائمة، أم يجب أن يغطي المقاعد الدائمة وغير الدائمة معا؟ وبينما لا تزال الآراء الخاصة بهذه المسألة منقسمة، من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن هناك نهجا مبتكرة قد اقترحت فعلا وهي مذكورة في التقرير المعروض علينا في الفقرة ٢٧. ونؤيد فكرة إنشاء مقعدين دائمين إقليميين لافريقيا وهي الفكرة المقترحة في الموقف الافريقي الموحد. وقد لاحظنا أن الممثل الدائم لكينيا قد أكد في بيانه بالأمس أهمية ذلك الاقتراح. ونعتقد أن هذا الاقتراح يجب أن يولى عناية خاصة في مرحلة لاحقة من العمل على إصلاح مجلس الأمن. ونعتقد أيضا أن المقترحات الأخرى من هذا النوع يجب دراستها بغية التأكد من مدى استطاعة مفهوم التناوب الإقليمي أن يلبي احتياجات مختلف المناطق.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى نقطة ذكرها بالأمس الممثل الدائم لألمانيا، الذي ذكر في بيانه أن عدة دول أعربت عن تأييدها لكل من إنشاء مقاعد دائمة جديدة وكذلك للاقتراح الايطالي. وقد قال حينئذ أن هذا يمكن فهمه على أنه رغبة في ربط مبدأي التمثيل الاقليمي الدائم والتناوب، مما يؤدي إلى فكرة ايجاد مقاعد إقليمية دائمة كحل ممكن لمشكلة اختيار الأعضاء الدائمين من المناطق الثلاث المعنية.

وأعتقد أن هذه فكرة مشوقة تماما؛ فهي تتضمن نهجا يستحق بالتأكيد المزيد من المناقشات وهي تشير إلى تقارب معين بين مختلف النهج التي أورد الفريق العامل ذكرها حتى الآن، وأعتقد أن الفريق العامل ينبغي أن يوليها الاهتمام الواجب خلال المرحلة المقبلة من عمله.

وثمة جانب آخر لمسألة توسيع فئة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن - ولعله الجانب الأهم - يتعلق بحق النقض الذي، بالاضافة إلى أهميته، هو العامل الرئيسي الذي يتصف به مركز الأعضاء الدائمين.

ونلاحظ مع الأسف أن الفريق العامل لم يحرز تقدما كبيرا فيما يتعلق بحق النقض. وحسبما يذكر في الفقرة ٣١ من التقرير، فقد تم في سياق المناقشات التقدم بعدة مقترحات تتعلق بالحد من حق النقض، وقد لقيت هذه تأييدا واسع النطاق.

ونظرا لأهمية الموضوع ولما يكمن فيه من تعقيد، فليس من المستغرب أن يصادف معارضة لها. إلا أن ما يدعونا إلى القلق هو أن المعارضة المعرب عنها لم تفسح المجال أمام أي نقاش آخر، كانت المعارضة قاطعة، وفجة، ولم تشر إلى أي استعداد للتفاوض. وهذا أمر يدعو إلى القلق لأن مسألة طبيعة ونوعية اصلاح مجلس الأمن تتوقف كلها على مسألة حق النقض. لذلك نناشد الجميع أن يولوا في المرحلة المقبلة من العمل اهتماما خاصا لمسألة حق النقض، وأن يستكشفوا إمكانية الحد من نطاقه ومن استعماله في مجلس الأمن المصلح.

ونود في هذا السياق أن نسترعي الانتباه إلى الجملة الأخيرة من الفقرة ٣١ من التقرير، وهي الجملة التي تشير إلى مفهوم هام ألا وهو عدم التمييز. ونعتقد أن مدلول هذا المفهوم في إطار الأشكال المطروحة لتوسيع العضوية الدائمة، أمر يجب استكشافه استكشافا كاملا. ونحن نرى أنه ينبغي لجميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن المصلح أن يكونوا متساوين في المركز. وبغية جعل هذا الأمر ممكنا، يتعين الحد من نطاق حق الفيتو ومن استعماله بالنسبة لجميع الأعضاء الدائمين. وقد طرحت بالفعل في الفريق العامل بعض المقترحات المحددة لكيفية القيام بذلك. ويمكن أن تتلوها مقترحات أخرى. وينبغي إيلاؤها جميعا دراسة متأنية جدا وإتاحة الفرصة لإجراء حوار بشأنها يكون أكثر جدية مما جرى حتى الآن.

وفي الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا للعمل الذي أنجزه حتى الآن نائبا رئيس الفريق العامل. ونقدر تقديرا عاليا العمل الذي قام به رئيس الجمعية العامة في دورتها الخمسين، وهو الذي كان أيضا رئيسا للفريق العامل. ونحن على اقتناع بأن دوركم بالذات، سيدي الرئيس، في المرحلة المقبلة من عمل الفريق العامل سيكون بالغ الأهمية. ولقد صرف وقت كبير على هذه المسألة، ونأمل في أن يختتم بنجاح عمل الفريق العامل في عام ١٩٩٧.

السيد كامبل (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن التقرير الذي رفعه إلى الجمعية العامة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجال الأمن وزيادة عدد أعضائه يتضمن عرضا كاملا للمناقشات التي جرت منذ بداية العام. ومرفق التقرير يعطي انطباعا عن غنى وعمق الأفكار والمقترحات التي قدمتها وفود عديدة إلى الفريق العامل. وأشيد بنائبي الرئيس اللذين قادا أعمالنا بصبر ومهارة. ونتطلع إلى الحيوية والمكانة اللتين ستأتي بهما، سيدي الرئيس، إلى الفريق العامل دعما لجهودهما.

إن موقف وفد بلدي من المسائل الرئيسية لم يتغير منذ أن خاطبت الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال قبل عام تقريبا. ولقد ذكرت حينئذ أننا على أساس مبادئ أساسية معينة، سنتخذ موقفا مرنا من مختلف جوانب المسائل أثناء تطورها، ممعنين النظر في آراء الأعضاء الآخرين. ونحن لا نزال نؤيد توسيع الفئتين الدائمة وغير الدائمة بغية تعزيز فعالية المجلس، وتوفير تمثيل جغرافي يكون أكثر عدلا. وبالاضافة إلى تأييد منح مقعدين لألمانيا واليابان - وهما البلدان اللذان يعتبرهما العديدون، بمن فيهم نحن، مرشحين مناسبين لمقعدين دائمين نظرا لعلو مركزهما الاقتصادي والسياسي - فإننا نؤيد منح مقاعد دائمة لأفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولقد أبدينا منذ البداية رأينا القائل بأن الحد من حق النقض - وهي المسألة التي بسط فيها توا باستفاضة الممثل الدائم لسلوفينيا آراء سديدة والاستعراض الدوري ينبغي أن يكونا عنصرين أصيلين ملازمين لأي حل شامل.

ولقد أيدنا أيضا المقترحات التي تم التقدم بها، والتي وافق عليها مجلس الأمن بالفعل في بعض الحالات، بقصد تحسين طرائق عمل المجلس وشفافيته. وفي هذا الصدد، وجدنا اقتراح الجمهورية التشيكية بإعطاء تفسير جديد للمادة ٣١ اقتراحا بناء بصورة خاصة وجدير بأن ينظر فيه المجلس نظرة جادة. وهذه الاصلاحات ليست إصلاحات ثانوية. فبالاضافة إلى توسيع المجلس، فإنها ستعزز بدرجة كبيرة فهم سلطة المجلس والثقة به من خلال حدوث انفتاح أكبر في علاقة مجلس الأمن بالأعضاء عموما.

إن مشاركتي في المناقشة التي جرت العام الماضي، ودراستي المتأنية للمقترحات الواردة في مرفق تقرير الفريق العامل، قد تركتا في نفسي انطباعا مؤداه أن النهج الذي طرحناه مع عدد من البلدان التي تشاركنا نفس التفكير، هو نهج تشاطرنا فيه عدد لا بأس به أبدا من الوفود. ومع ذلك، ومثلما نعلم جميعا، فإن التوافق في الآراء بشأن عدد من المسائل الأساسية لم يتوفر بعد - وهذا أقل ما يمكن أن يقال.

وعندما يجتمع الفريق العامل في المستقبل لوضع برنامج عمله للدورة الحادية والخمسين، سيواجه بخيار هام وهو إما أن يواصل العمل كالسابق بتبادل سلسلة من النصوص المرصوصة بشأن المسائل الرئيسية لاصلاح مجلس الأمن. وجميعها مذكورة بتفصيل كبير في مرفق التقرير المعروض علينا، وإما أن يسلم بأن ثمة خوفا من أن تفقد العملية زخمها ما لم نبث احساسا جديدا بأهمية الاستعجال في عمل هذا الفريق العامل، بل ربما في عملية الاصلاح بصورة عامة.

وإذا اختار الفريق العامل المسلك الأول، دون أن يكون أكثر دقة في توخي أهدافه، فإننا قد نجد أمامنا بعد عام من الآن تقريرا لا يكاد يختلف عن التقرير المعروض علينا اليوم. ومع ذلك، إذا سلمنا بأن المطلوب هو توفير قوة دفع جديدة، يتعين علينا أن ندرس جديا السبل التي ينبغي أن نسلكها من أجل إحراز أفضل النتائج في العام المقبل. ويتعين علينا أن نحدد سبل تضييق شقة الخلافات التي تفصل بيننا الآن. وهذا يعني الانتقال من مرحلة المحاجاة والتحليل والمناقشة إلى بدء المراحل الأولى من التفاوض.

ولعله من الواقعي أن نخلص إلى أن إحراز التقدم بشأن المسائل قيد النظر في الفريق العامل سيتأثر بعوامل أوسع نطاقا يمكنها أن تشجع أو لا تشجع على ايجاد حلول. أما وقد قلت ذلك، فإني أود أن أضيف أن التشرط ليس جزءا من خطتنا وإننا ينبغي أن نستكشف جميع السبل في الفريق العامل لاحراز أكبر قدر من النتائج الممكنة توخيا للمصلحة العامة.

وبغية إعطاء قوة دفع جديدة للمرحلة المقبلة من عملنا، ينبغي أن نستغل جميع الوسائل المتوفرة لنا في الأمم المتحدة. فبالإضافة إلى الجلسات الرسمية للفريق العامل، تتضمن هذه الوسائل إجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة باب العضوية، وربما عقد بعض الاجتماعات لاستخلاص ومناقشة كل الأفكار بشأن بعض من المسائل الأكثر تعقيدا. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نظهر مرونة حيال المحاولات غير الرسمية لتقريب وجهات النظر طالما أننا نراعي الشفافية العامة في عملنا حرصا على إدامة الثقة بالعملية.

وكان من الواضح من المناقشة التي أجراها الفريق في الدورة الماضية أن الوثائق التي تصدر عن الرئيس سواء كانت رسمية أو غير رسمية قد تساعدنا في تركيز المناقشة وتجنب المناقشات غير الهادفة. ونحن ندرك أن تلك المهمة ليست بالسهلة ولن تكون ممكنة إلا إذا توفرت الثقة بين الوفود وتحلت بروح التعاون. ولكننا نرى أنه لو تجلى استعداد أكبر لاتباع هذا النهج فإن إمكانية إحراز التقدم ستتسع.

وسيشجع وفدي أساليب العمل التي تساعد على تحريك الأمور في ظل التأييد العام. ونتطلع إلى المشاركة الفعالة في عمل الفريق خلال الدورة الحادية والخمسين. ونأمل أن نتمكن من إحراز تقدم حاسم في التوصل إلى حلول للقضايا التي ما فتئنا نعالجها منذ أكثر من ثلاث سنوات.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئت جمهورية كوريا تشارك باهتمام شديد في المداولات الهامة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه ويسرها أن تشارك في مناقشة اليوم بشأن البند ٤٧ من جدول الأعمال.

إن تحديث مجلس الأمن مسألة هامة جدا في وقتنا هذا ويمثل تحديا لا بد للمجتمع الدولي أن يكون على مستواه. إن قدرة الأمم المتحدة على صياغة جدول أعمال موثوق به للسلم

والأمن في القرن القادم ستعتمد اعتمادا كبيرا على منجزاتنا في هذا المسعى. لذلك لا بد أن نتناول بإخلاص وحذر هذه المهمة الهائلة. وطوال مسيرة الإصلاح تمسكت جمهورية كوريا بموقفها الثابت، ونحن نود إعادة التأكيد عليه في هذه المناسبة.

في المقام الأول نؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن. وقد أصبح ذلك أمرا يستدعيه بوضوح التغيير الهائل الذي طرأ على طابع العلاقات الدولية والزيادة الكبيرة في حجم عضوية الأمم المتحدة في العقود الماضية. وحتى يصبح مجلس الأمن أكثر مشروعية ومصداقية وفعالية بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين لا بد له أن يصبح أكثر تمثيلا لعالم اليوم.

ثانيا، شددنا على أنه لا بد في عملية توسيع مجلس الأمن أن نتوخى جانب الحذر من اتخاذ أي قرار يعطي مركزا متميزا لا رجعة فيه لقلة منتقاة من الدول الأعضاء. ونعتقد أن مثل هذا العمل يتنافى مع تيار الديمقراطية ويمعن في الانتقاص من قدرة المنظمة على التكيف مع البيئة الدولية المتطورة باستمرار.

إن فكرتي "التمتع بالعضوية الدائمة" و "حق النقض" أصبحتا فكرتين باليتين نوعا ما. ورغم الحقيقة الواقعة المتمثلة في وجود الأعضاء الدائمين الحاليين لسنا مقتنعين بعد بالحجة القائلة بأن إصلاح المجلس دون زيادة أعضائه الدائمين لن يعد إصلاحا متوازنا أو كاملا. فذلك لا يتواءم مع العصر الحديث المتسم بزيادة الاتجاه الديمقراطي والتعاون العالمي والتكافل.

ثالثا، ندعم توسيع العضوية غير الدائمة. ويسعدنا أن تقرير هذا العام للفريق العامل المفتوح باب العضوية يوثق موقف عدد كبير من الدول الأعضاء، حيث جاء فيه ما يلي:

"وأعرب عن تأييد واسع لاقتراح مفاده أنه في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بشأن زيادة الفئات الأخرى للعضوية، ينبغي ألا يتم في لوقت الراهن سوى توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين". (A/50/47 ، الفقرة ٢٩)

أما بالنسبة لكيفية توسيع الفئة غير الدائمة فنحن منفتحون على اقتراحات متنوعة منها مجرد إضافة عدد من الأعضاء غير الدائمين أو اعتماد خطط تنطوي على زيادة تواتر التناوب. ونعتقد أن الفريق العامل ينبغي أن يركز على استنباط أسلوب من أجل توسيع العضوية غير الدائمة يكون مقبولا للعضوية العامة بدلا من التركيز على قضية خلافية تبعث على الفرقة والجدل، وأقصد قضية لزوم أو عدم لزوم إضافة أعضاء دائمين. وفي هذا الخصوص أوافق على وجهات نظر السفير الإيطالي بأننا نقف في مفترق طرق يؤدي بنا إما إلى إقامة مقاعد دائمة جديدة أو مقاعد منتخبة جديدة، وأشدد على لفظة منتخبة.

وفيما يتصل بمسألة المقاعد المنتخبة الجديدة، فإننا لا نقصر تفكيرنا على فترة السنتين الحالية بالنسبة للأعضاء غير الدائمين. وعلى سبيل المثال، قد نفكر في إضافة عدد من الأعضاء غير الدائمين، يصل إلى ثمانية أعضاء، لمدد تزيد عن سنتين، ولنقل أربع سنوات مثلا، على أن ينتخبوا بنفس الطريقة التي يُنتخب بها الأعضاء غير الدائمين حاليا. وتساوي جميع الأعضاء في أهليتهم للتمتع بهذه الفرصة الجديدة قد يجنبنا الاعتراضات المفاهيمية القوية التي يثيرها خلق أي مجموعة مختارة سلفا من الدول لإعطائها امتيازات أكثر من غيرها. كما أن ذلك يمكن أن يحسن من الطابع التمثيلي لمجلس الأمن ومن مصداقيته.

رابعا، فيما يتعلق بعملية صنع القرار الحالية داخل المجلس، نعتقد أنه ينبغي إصلاح نظام حق النقض. ولئن كنا نسلم بالاتجاه المتزايد إلى الابتعاد عن ممارسة حق النقض منذ انقضاء الحرب الباردة، فقد أعربت وفود عديدة خلال مناقشات الفريق العامل عن رأيها القائل بأن أي صفقة مجملة لإصلاح مجلس الأمن لا بد أن تتضمن إدخال تحسين على ذلك النظام غير الديمقراطي. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤيد فكرة قصر نطاق حق النقض على إجراءات مجلس الأمن المتخذة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، الأمر الذي أيدته

بلدان عديدة جدا ومنها بلدان حركة عدم الانحياز. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالاقتراح الشيق الذي قدمه السفير البرازيلي للسماح للأعضاء الدائمين بالتصويت معارضين دون أن يعني ذلك استخدامهم لحق النقض.

وهناك مسألة هامة أخرى تتصل اتصالا وثيقا بحق النقض هي مسألة ما إذا كان سيتم التوسع فيه إلى ما يجاوز الأعضاء الدائمين الحاليين. ويبدو أنه من غير المنطقي بتاتا، بل مما يأتي بعكس المراد، أن نسمح بزيادة من يتمتعون بحق النقض، ونحاول في الوقت ذاته أن نقلل إلى أدنى حد من الإفراط في استخدام حق النقض أو إساءة استخدامه. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا ينبغي توسيع المجموعة المتميزة ممن يتمتعون بحق النقص التي أقِرت قبل خمسين عاما كاستثناء خاص من مبدأ المساواة في السيادة.

وخامسا، نؤيد زيادة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن بغية تعزيز الشفافية وضمان زيادة التفاعل بين الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، مع عدم التضحية بكفاءته التنفيذية. وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم الهام المحرز في هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة مثل الإحاطات الإعلامية الدورية التي يقدمها رئيس مجلس الأمن إلى الأعضاء عموما، وزيادة تواتر المناقشات التوجيهية والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. وينبغي دعم هذه المبادرات الإيجابية وزيادتها.

إن الآراء المتقدمة تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لوفدي، وستبقى المبادئ التي سنسترشد بها في سعينا المشترك لإصلاح مجلس الأمن. ويحدونا وطيد الأمل أن تتبلور هذه الآراء وتتطور بفضل الآراء البناءة والنيرة التي تطرحها الوفود الأخرى.

ومن المفهوم أن يكون لكل وفد رأي مخالف بشأن الوضع الذي أصبحنا فيه والتقدم الذي أحرزه الفريق العامل خلال دورة الجمعية العامة الماضية. ويرى البعض أننا لم نحرز أي تقدم على الإطلاق في حين يرى البعض الآخر أنه قد أحرز تقدم ملموس. ونحن نسلم على‌الأقل بحصول تطورين هامين بخصوص مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن.

التطور الأول هو اعتبار ما وصف بأنه الحل المتعجل لحسم الأمور حلا غير مطروح. فقد ذكر التقرير الصادر عن الفريق العامل المفتوح العضوية في هذا العام، أنه:

> "في حالة الاتفاق على زيادة العضوية الدائمة، فإن الزيادة بإضافة بلدان صناعية فقط أمر سيعتبر، على نطاق واسع، غير مقبول". (A/50/47، الفقرة ٢٦)

وفي ضوء تلاقي الآراء هذا، قد لا يتبقى لدينا الآن سوى خيارين: إما زيادة فئة الأعضاء غير الدائمين بمعناها الأوسع؛ أو توسيع نطاق العضوية الدائمة لتشمل العالم النامي إلى جانب إضافة الأعضاء غير الدائمين الآخرين.

إن تجربتنا على مدى ثلاث سنوات في الفريق العامل تبين لنا أن الخيار الأول في طبيعته أقل إثارة للانقسام وسيكون من الأسهل تحقيقه، وإن الخيار الثاني سيكون من الصعب للغاية تحقيقه في ضوء التعقيدات المحيطة بانتقاء الأعضاء الدائمين الجدد. وقد طرحت فكرة التمثيل الإقليمي الدائم أو المقاعد الإقليمية الدائمة بالتناوب وجرت مناقشتها خلال الدورة السابقة للفريق العامل كوسيلة لإعطاء العالم النامي عضوية دائمة. ولكن هذه الفكرة تتيح للبلدان الصناعية وحدها - وأكرر كلمة "وحدها" - أن تنضم إلى العضوية الدائمة بمعناها التقليدي، وتترك العالم النامي في وضع تكتنفه تساؤلات كثيرة.

وعلاوة على ذلك، وفي ضوء الديناميات الإقليمية المعقدة للعالم النامي، أتساءل كيف يمكن تطبيق هذه الصيغة. وأشير هنا إلى أن عدة وفود أعربت بالفعل، وبصورة مقنعة، عن معارضتها المفاهيمية لهذا الخلط البادي بين الأمور. وكان مما يستلفت الانتباه أن نسمع من السفير المكسيكي أن الأعضاء غير الدائمين ينتخبون بالفعل لمقاعد مخصصة "دائما" لكل منطقة.

والتطور الآخر هو أنه حتى الذين يؤيدون زيادة العضوية الدائمة يقبلون القول بأن كلمة "دائمين" لا تعني بالضرورة "أبديين"، وهذه نقطة تذكرها

باستمرار الوفود التي لديها تحفظات قوية على هذه الزيادة. ونلاحظ مع الاهتمام أن ألمانيا، الدولة التي اعتبرت على نطاق واسع أحد المنتفعين المباشرين المحتملين من الزيادة في العضوية الدائمة، طرحت فكرة ألا يكون الأعضاء الدائمون الجدد أعضاء إلى الأبد وإنما يخضعون لاستعراض دوري كل فترة ١٥ سنة في صورة تصويت في الجمعية العامة.

ومع أن اقتراحها في مجمله قد لا يحظى بتأييد واسع، إلا أنه يردد ما قاله وفدي مرارا بأنه ينبغي التحقق من مؤهلات أعضاء مجلس الأمن مع مرور الوقت، وأن من الضروري إجراء استعراض ديمقراطي في صورة انتخابات. وعلاوة على ذلك، فإن مزيج "الدائمين" و "الاستعراض الدوري" قد يعتبر شبيها في بعض النواحي بمزيج "غير الدائمين" و "المدة الأطول". ونستمد مشاعر التشجيع من حقيقة أن الهوة المفاهيمية ليست بالضرورة مستعصية الرأب. فإذا كانت هناك أرضية مشتركة، فيخلق بنا استكشافها ومتابعتها. وفي رأينا، أن فكرة العضوية غير الدائمة لفترة أطول تستحق المزيد من الدراسة.

وفي الختام، يتطلع وفدي، سيدي الرئيس، إلى الإسهام في المداولات حول هذه المسألة الهامة تحت قيادتكم القديرة. ونود أيضا أن نؤكد لكم ولجميع الزملاء الآخرين الموجودين هنا اليوم أن وفدي على استعداد للعمل معكم بشأن أي مبادرات أو مقترحات بناءة قد تؤدي إلى توافق في الآراء حول إصلاح مجلس الأمن وإعادة تشكيله.

السيد سليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد قال وزير خارجية تركيا في المناقشة العامة قبل شهر تقريبا إن من واجب المجتمع الدولي، في الوقت الذي نبدأ فيه نصف القرن الثاني من حياة منظمتنا، أن يقيّم من جديد السبل والوسائل التي يمكننا بها إعطاء زخم جديد للجهود الرامية إلى بناء مستقبل أفضل وأكثر أمنا للبشرية جمعاء.

إن التحديات التي ستواجهها الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين ستكون أكبر من أي وقت مضى. وبالتالي، يتعين على الأمم المتحدة أن تتكيف دون إبطاء مع الأزمنة والظروف المتغيرة. وانطلاقا من ذلك نؤيد عملية الإصلاح الجارية في إطار الأمم المتحدة. وبمناسبة الاحتفال بيوم الأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، تكلم الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، فأحسن القول إذ دعانا أن نتذكر:

> "أن الأمم المتحدة التي أسست في عام ١٩٤٥ كانت صرحا لم يكتمل بناؤه ...".
>
> و "أنان الأمم المتحدة عمل في طور التنفيذ. وكما سعى أسلافنا إلى إعطائنا منظمة عالمية قادرة على معالجة تحديات العصر، فإن مهمتنا تتمثل في إعداد الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين." (SGSM/6094)

وفي هذا الصدد، فإن إعادة توجيه عمل منظومة الأمم المتحدة وترشيدها وإنعاشها وإعادة تشكيلها هي العناصر المقبولة على نطاق واسع لإقامة منظمة عالمية أكثر فعالية واستجابة وتمثيلا وديمقراطية ومساءلة. وستحدد هذه التعديلات، الجاري دراستها بشكل مكثف، فعالية الأمم المتحدة في السنوات القادمة، بل بالأحرى صلاحيتها وأهميتها على المدى الطويل.

إن المسألة الأساسية المعروضة علينا هي تعزيز الطابع التمثيلي لمجلس الأمن. فالبيئة السياسية الدولية الجديدة تتطلب إضفاء الطابع الديمقراطي على المجلس. ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن عاكف على وضع مجموعة من المبادئ الإرشادية لعملية الإصلاح الجارية.

ويوجد جانبان رئيسيان من عملنا يتطلبان نفس القدر من الاهتمام. فعلينا أن نعزز الطابع التمثيلي للمجلس وأن نضفي الديمقراطية على أساليب عمله.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نسانزه (بوروندي).

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، لا يجوز أن يقتصر تعزيز طبيعة التمثيل في مجلس الأمن على زيادة عدد أعضائه فقط. كما أن طرائق زيادة عدد أعضائه ينبغي أن تفصّل. ونحن لا نعتقد أن زيادة عدد المقاعد الكلية وحده كاف لضمان المشاركة المنصفة والتمثيلية في عمل المجلس. وينبغي أن تكون زيادة عدد أعضاء المجلس مصحوبة بنظام تناوب عادل وقابل للتطبيق. وفي هذا السياق، نعتقد أن الاقتراح المنقح لتوسيع عضوية مجلس الأمن، الذي قدمته إيطاليا في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ والوارد في المرفق التاسع للوثيقة A/50/47/Add.1، وورقة الموقف التي قدمناها في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والواردة في المرفق الخامس للوثيقة A/49/965، يستحقان دراسة متأنية.

وتحبذ تركيا بقوة إحداث إصلاح حقيقي وشامل. ومنذ إنشاء الفريق العامل، بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨، شاركنا بنشاط في كل مرحلة من هذه العملية. وتعارض تركيا استمرار الحالة الراهنة. ويجب أن نبقي نصب أعيننا حقيقة أن هذا الجهاز الفريد يجب أن يكون قادرا على التطور لمواجهة ما ينتظرنا من دواعي القلق والتحديات بكفاءة.

وآخر تقرير للفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن (A/50/47) يعرض الحقائق التالية: مقترحات لقيت تأييدا ومعارضة تنصب على زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين وحدهم، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بانتخابات أكثر تواترا لعدد من الدول الأعضاء، وذلك كما اقترحت إيطاليا وتركيا والمكسيك في المرفق الخامس للوثيقة A/49/965. واقتراح بلدان حركة عدم الانحياز، الذي لقي تأييدا واسع النطاق، ومفاده أنه في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بشأن زيادة الفئات الأخرى للعضوية، ينبغي ألا يتم في الوقت الراهن سوى توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين. وفي حالة الاتفاق على زيادة العضوية الدائمة، فإن الزيادة بإضافة بلدان صناعية فقط أمر سيعتبر، على نطاق واسع، غير مقبول. وقد قوبل مفهوم التناوب الإقليمي للمقاعد الدائمة بالتأييد من البعض والاعتراض من البعض الآخر.

وبالتالي، يبدو لوفدنا أن زيادة عدد المقاعد غير الدائمة ستكون الإجراء الأصوب. وتعتقد تركيا أنه ينبغي للفريق العامل أن يركز جهوده على النقاط التي لقيت أوسع تأييد.

والاقتراح الذي قدمته إسبانيا في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ والمتعلق بالمعايير التي تتبع في شغل المقاعد غير الدائمة بالتناوب، والوارد في المرفق الثامن من الوثيقة A/50/47/Add.1 يستحق دراسة متأنية.

ونحن نوافق على أن الإسهام بقوات عسكرية أو قوات شرطة أو موظفين مدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم ينبغي أن يكون أول معيار؛ والمعيار الثاني يمكن أن يكون المساهمات المالية المقدمة لميزانية المنظمة؛ والمعيار الثالث ينبغي أن يكون عدد سكان كل دولة من الدول الأعضاء. ونحن نعتقد أن هذه المعايير، إذا ما اقترنت بمرونة تسمح بتحديثها، ستلبي احتياجات وتوقعات المجتمع الدولي وظروفه المتغيرة.

إن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن جانب من عملية الإصلاح له نفس الأهمية. وفي هذا الصدد ينبغي أن يكون الهدف هو جعل المجلس شفافا ومتجاوبا وضاما وقابلا للمساءلة. والجوانب التي نود أن نرى مجلس الأمن يعتمدها واردة في ورقة العمل التي قدمتها الأرجنتين ونيوزيلندا في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦، والواردة في المرفق السادس من الوثيقة A/50/47/Add.1.

وفي هذا السياق، نود أن نكرر التشديد على أهمية الشفافية. ولتحقيق هذه الغاية، فإن ممارسة عقد مجلس الأمن لمشاورات مع الأطراف المعنية قبل اتخاذه قراراته، لا سيما القرارات التي تؤثر على هذه الأطراف بصورة مباشرة ينبغي أن تصبح لا مجرد ممارسة منتظمة فحسب، بل شرطا لا غنى عنه.

ومما لا شك فيه، أن مسألة إصلاح مجلس الأمن تحتاج إلى تحليل شامل وحذر. وإصلاح الجانب المالي، الذي يجري تناوله على حدة، هام في حد ذاته. بيد أنه من غير الواقعي الافتراض بأن الإصلاح المالي وحده سيكون كافيا لجعل الأمم المتحدة أفضل إعدادا لمواجهة التحديات التي تنتظرها. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أن التقدم والنجاح سيكونان في خطر إن وضعنا نصب أعيننا الأهداف القصيرة الأجل وحدها. وفي هذا الوقت الذي نشرع بالسير فيه على طريق ذي أهمية حيوية، هو طريق إصلاح مجلس الأمن، يجب أن نتحرك بحذر ولكن بتصميم.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيكون بياني قصيرا جدا. وهدفه الوحيد هو الإعراب عن استمرار اهتمام فرنسا بالعمل الذي بدأ قبل ثلاث سنوات بشأن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. وهذا المسعى الهام، الذي شرعنا فيه في عام ١٩٩٣ ونحن نعي أنه ستترتب عليه مفاوضات صعبة، يجب أن يُختتم بنجاح. فعدم النجاح أو عدم اختتام هذا العمل في إطار زمني معقول سيكون صفعة للتعددية. ويتحتم علينا بل نحن نريد في الواقع - تحقيق الإصلاح بغية تمكين الهيئات التي أنشئت بموجب ميثاق الأمم المتحدة من أن تحقق كامل إمكانياتها.

وقد حدد مشروع القرار ٢٦/٤٨، المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، إطارا للجهود الرامية إلى زيادة عضوية المجلس، ولا يزال يوفر الولاية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن. ونحن بحاجة إلى استخلاص النتائج الضرورية من زيادة عدد أعضاء الأمم المتحدة، لا سيما بين البلدان النامية، وأن نأخذ في الحسبان العوامل الأخرى التي أثّرت على تطور العلاقات الدولية.

ويجب أن نخلص إلى نتيجة واضحة من هذه الولاية: وهي أنه يجب أن يُزاد عدد أعضاء مجلس الأمن، ولكن على نحو لا يمنعه من الرد بسرعة على الأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب، نشعر أن عدد الأعضاء يجب ألا يزيد كثيرا عن ٢٠ عضوا. وينبغي أن تصمم الزيادة على نحو يكفل تمثيل البلدان النامية في المجلس على نحو أفضل. وفي رأينا أن تمثيل البلدان النامية هذا ينبغي أن يتجلى في فئتي العضوية في المجلس، أي في الأعضاء غير الدائمين والأعضاء الدائمين. وقد بينت المناقشة العامة أن هذه الفكرة تحظى بتأييد واسع جدا.

فضلا عن ذلك، نرى جميعا أن لبعض البلدان اليوم نفوذا دوليا ينبغي أن تمارسه في الأمم المتحدة على نحو رسمي وأكثر استمرارا. وهذا هو الحال بالنسبة لألمانيا واليابان، اللتين تحظيان بدعمنا الكامل في هذه المسألة، كما تحظيان بدعم دول عديدة أخرى. وتعتقد فرنسا أيضا أن دول الجنوب الكبيرة ينبغي أن يكون لها مكان لائق. أخيرا، نسلّم بأنه لا ينبغي استثناء أية مجموعة جغرافية من جهود زيادة العضوية. ومن حق كل مجموعات البلدان التي زاد عدد أعضائها المطالبة بأن لا تستثنى من هذه العملية.

وفيما يتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن، اتخذت على مدى السنوات الثلاث الأخيرة عدة خطوات لزيادة ترشيد وشفافيه هذه الأساليب في آن معا. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نتمسك بالنهج العملي الذي اتبع حتى الآن، والذي تمخض عن نتائج جيدة، ولو أنه يمكن قطعا المضي شوطا أبعد وزيادة ترسيخ هذه النتائج. ولقد تمكنا من تجنب مأزق السعي للإبقاء على الحالة الراهنة؛ فدعونا نواصل السير على هذا الدرب.

وأثناء المناقشة العامة في الجمعية في هذه الدورة، لاحظنا أن كثيرا من المتكلمين أعربوا عن أملهم في ألا يكون هناك تأخير زائد عن اللازم في اتخاذ القرارات اللازمة لاستكمال عملية الإصلاح في الأمم المتحدة. ويعلم الجميع أن مسألة تشكيل مجلس الأمن عنصر جوهري في عملية الإصلاح. ولهذا، فإن الاتفاق على زيادة عدد أعضاء المجلس من المكونات التي لا غنى عنها لأي إصلاح حقيقي.

والمواقف الأولية لكل منا معروفة تماما الآن، وتكرارها لن يخدم أي هدف نافع. ولهذا يجب علينا أن نضع لأنفسنا هدفا، وهو الانتهاء من المفاوضات في ظرف إطار زمني قصير بدرجة معقولة. وفرنسا، من جانبها، على استعداد للمساهمة في هذه العملية.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بالإشادة برئيس ونائبي رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة بإصلاح مجلس الأمن لجهودهم الدؤوبة أثناء الدورة الخمسين للجمعية العامة. ووفد بلدي يؤيدهم تأييدا كاملا وهم يواصلون توجيه الفريق العامل في اضطلاعه بمهمته.

ويود وفد بلدي أيضا أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به وفد كولومبيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وقد قدمت الحركة اقتراحات ملموسة بشأن جميع نواحي إصلاح مجلس الأمن وإعادة هيكلته، ونأمل أن تشكل هذه الاقتراحات إسهاما إيجابيا في بناء توافق في الآراء حول هذه القضية الهامة.

ونرحب بتقرير الفريق العامل الذي يبين بدقة المناقشة التي دارت بين أعضاء الفريق العامل أثناء الدورة السابعة للجمعية. وكان المجتمع الدولي يأمل في أن ينطلق الفريق العامل مع موجة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة لكي يتوصل إلى صيغة مقبولة للإصلاح وتوسيع العضوية. وندرك كلنا أن ذلك لم يحدث، وأن العملية تستغرق وقتا أطول مما ينبغي لكي تؤتي حتى ثمارها الأولى. إلا أننا نرى أن الفريق العامل يجب أن يستمر إلى أن يوجد حل يوفر لمجلس الأمن الشفافية والديمقراطية والمساءلة أمام أعضاء المنظمة كلهم. ولهذا، يجب معالجة اختلال التوازن في المجلس.

وقبل شهر، أدلى وزير خارجية زمبابوي ببيان أمام الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة أعاد فيه التأكيد على الحاجة الماسة إلى ضمان التمثيل الكافي للبلدان النامية في فئة العضوية الدائمة. فقال الوزير:

"نحن، في أفريقيا، نرى أن الترتيب الحالي الذي لا يوجد فيه لأفريقيا ولا لأمريكا اللاتينية أي ممثل دائم في مجلس الأمن، بينما لا يمثل آسيا إلا ممثل واحد فقط، ترتيب غير عادل ومناهض للديمقراطية ويجب ألا يسمح باستمراره. فتلك المناطق الثلاث ينبغي أن يكون لكل منها مقعدان دائمان على الأقل بممثلين يتمتعون بنفس حقوق وامتيازات الأعضاء الدائمين الحاليين. وينبغي أيضا تخصيص مقاعد غير دائمة إضافية لكل من تلك المناطق لكفالة التمثيل الجغرافي العادل الذي يتناسب مع القوة العددية لكل منطقة في هذه المنظمة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة العاشرة، ص ١٩)

وكما يتضح من هذا الاقتباس، فإن زمبابوي ملتزمة بالموقف الأفريقي المشترك كما أعلنته بجلاء منظمة الوحدة الافريقية. ولا يعقل أنه في الوقت الذي نشيد فيه بمزايا الديمقراطية والحكم الصالح على الصعيد الوطني، لا تطبق هذه الديمقراطية على مستوى الأمم المتحدة، بل إن قارة بأكملها تضم ٥٤ دولة عضوا لا تزال بلا تمثيل في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن. ومن المؤكد أن المجلس الذي تمثل فيه كل المناطق بإنصاف لن يعزز مصداقية وشرعية هذا الجهاز من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة فحسب، بل سيعزز أيضا مصداقية من يدافعون عن مثل الديمقراطية في العلاقات الإنسانية.

ومجلس الأمن، بتشكيله الحالي، يعطي السلطة لعدد ضئيل من أعضاء الهيئة العالمية، ويفترض أنهم حصلوا على هذا المركز المتميز بحكم انتصارهم في حرب دارت قبل نصف قرن. وفي تلك الحرب قدمت شعوب القارة الأفريقية إسهامات ضخمة في الجهود التي أدت إلى هزيمة الفاشية والنازية في نهاية المطاف. ولكن اليوم، لا تزال حفنة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن تستحوذ على السلطة، التي تمكنها من اتخاذ أو وقف القرارات التي تؤثر على مصير الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في المنظمة. وموقفنا هو أنه يجب أن يتوقف استخدام مجلس الأمن، في عهد ما بعد الحرب الباردة، أداة تخدم مصالح عدد قليل جدا

من البلدان القوية. وموقفنا أيضا هو أنه لكي تتعزز مصداقية الأمم المتحدة ويتعزز طابعها العالمي، يجب أن نسلط الأضواء على الجمعية العامة ونعزز دورها الحيوي بوصفها أعلى هيئة لصنع القرار في المنظمة.

وقد قدمت حركة عدم الانحياز ورقة موقف بشأن حق النقض أيدتها أغلبية ساحقة من الوفود. إن حق النقض من مخلفات الحرب الباردة. واقتراح حركة عدم الانحياز واضح. فنطاق هذا الحق يجب تقييده وقصره على المسائل التي تدخل في إطار الفصل السابع من الميثاق، ولا بد في نهاية الأمر من إلغائه كلية. وواضح من المناقشات التي جرت في الفريق العامل حول هذا الموضوع أن الأعضاء الدائمين الخمسة عازفون عن مناقشته بجدية. وهذا الموقف المتعنت إذا استمر سيكون عقبة أمام عملية الإصلاح. لذا، فإننا نناشدهم أن يعيدوا النظر في موقفهم من هذه القضية الحيوية.

حينما بدأت المفاوضات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته قبل ثلاث سنوات، قيل لنا إن إصلاح أساليب عمل المجلس سوف يشكل ما يسمى بباكورة المحصول. ولكن الموقف الذي يتخذه بعض أعضاء المجلس في الأيام الأخيرة يعتم من آفاق هذا المحصول المبكر. ونحن نشيد بالرئيس غزالي على جهوده لكفالة الشفافية والمساءلة في العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ومع ذلك، نلاحظ أن بعض أعضاء المجلس غير متحمسين لفكرة إجراء مشاورات بين رئيسي الجمعية العامة والمجلس. غير أننا مقتنعون بأن المشاورات الحقيقية بين المجلس وبقية أعضاء المنظمة ستقطع شوطا بعيدا نحو تعزيز قدرته على صنع القرار وكذلك مصداقيته المعنوية. ويقال لنا إن المجلس يتولى إصلاح نفسه تدريجيا، ويقال أيضا إنه سيد إجراءاته. ولكن السؤال الوجيه الذي يطرح بقوة متزايدة هو ما إذا كانت تلك الإصلاحات التي يتباهون بها كثيرا ليست مجرد لمسات تجميلية. فهل ينبغي أن نترك تحديد خطى التغيير ومضمونه كلية للأعضاء الدائمين الخمسة وحدهم، مع استبعاد بقية الدول الـ ١٨٥ الأعضاء في المنظمة؟

ويود وفد بلدي، في هذا الصدد، أن يعرب عن تأييده لاقتراح حركة عدم الانحياز بوضع النظام الداخلي المؤقت في صورة نهائية وهي خطوة ستعطي بالتأكيد ثقلا قانونيا للقرارات التي يتخذها المجلس. وعندما ندعو إلى إضفاء الصفة الرسمية على هذه التدابير، فإننا لا ننادي بأن يكون ذلك على حساب جوانب أخرى لها نفس الأهمية في عملية الإصلاح، مثل توسيع العضوية. ونعتقد أن التقدم على الجبهتين يمكن، بل ويجب، أن يتحقق في آن واحد كصفقة متكاملة. والنقاش الحالي يجب أن يوفر إطارا قانونيا وملزما للتعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة، مع بقاء السلطة العليا في يد الجمعية العامة، كما هو وارد في الميثاق.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أقول إن وفد بلدي يتطلع إلى العمل مع الرئيس غزالي بوصفه رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن. كما أننا ندين بالامتنان لنائبي رئيس الفريق العامل، السفير برايتنشتاين ممثل فنلندا، والسفير جاياناما ممثل تايلند، على الجهود التي بذلاها هذا العام. تتيح لنا المناقشة التي تجريها الجمعية العامة حول تقرير الفريق العامل فرصة لاستعراض نتائج مناقشاتنا في هذا العام المنصرم، والنظر في الطريقة التي سنتناول بها مهمتنا عندما نستأنف جهودنا في كانون الثاني/يناير.

فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس يبرز التقرير مدى ما كرسناه من وقت وجهد لهذا الموضوع. فلقد شاركت الوفود بنشاط وطرح عدد من الأفكار المفيدة، مما يدل على الأهمية التي يعلقها معظمنا على الإصلاح في هذا المجال. وهذا يؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى أن تنمو وتتطور هذه الهيئة ذات الأهمية الحيوية لتواكب التوسع العالمي في عضوية منظمتنا، وبطريقة تتناسب مع التحديات التي نواجهها على مشارف القرن الحادي والعشرين.

نرحب بالجهود الإضافية التي بذلت هذا العام لتحسين شفافية أنشطة المجلس وشرعيتها

وفعاليتها. وبوصفنا بلدا مساهما بقوات، يسرنا بصفة خاصة تعزيز آلية التشاور بين المجلس والبلدان المعنية. وكما قال وزير خارجيتنا، لويد آكسويرثي أثناء المناقشة العامة هذه السنة، تعلق كندا أهمية خاصة على ضرورة إسناد دور جاد في عملية صنع القرار للدول التي يوجد رعاياها - من عسكريين ومدنيين - في ملتقى خطوط إطلاق النار في الصراعات التي يتداول بشأنها المجلس.

وتلك التطورات يرد ذكرها في البيان الرئاسي الصادر عن المجلس بتاريخ ٢٨ آذار/مارس. ومن بين أهم عناصر هذا البيان أن يطلب إلى رئيس المجلس أن يترأس اجتماعات يعقدها مع الدول المساهمة بقوات، كما يطلب من المجلس أن يتشاور مع الدول المتوقع أن تشارك بقوات قبل بدء عمليات جديدة. ويرجى من هذه التغييرات أن تضمن تبادل الآراء بطريقة مباشرة وفي حينها بشأن القضايا الحيوية المتعلقة بولاية البعثة وأهدافها وكفاية الموارد المخصصة لها وذلك قبل اعتماد ولايات حفظ السلام أو تمديدها.

وبفضل تعزيز مداولات مجلس الأمن، أصبح أعضاء المجلس والدول المساهمة بقوات مسؤولين معا عن استخدام التحسينات التي أدخلت استخداما فعالا تتحقق به كامل إمكاناتها.

كما يبين التقرير ومرفقاته، أحرز بعض التقدم في مجالات أخرى، وعلى الأخص الاستخدام الأكثر تواترا للمناقشات التوجيهية الرسمية وجلسات الإحاطة الإعلامية الرسمية للدول الأعضاء بشأن أنشطة رئاسة المجلس والتغيرات التي تجعل أنشطة لجان الجزاءات التابعة للمجلس أكثر شفافية. وهذه أيضا تجديدات نرحب بها إذ جعلت مجلس الأمن أكثر استجابة لشواغل أعضاء الأمم المتحدة عامة.

ومع ذلك، يمكننا، وينبغي لنا، أن نفعل ما هو أكثر. ومناقشاتنا هذا العام أبرزت أن غالبية الدول الأعضاء تؤيد تأييدا قويا إحداث المزيد من التحسينات في وسائل عمل المجلس وإضفاء الطابع الرسمي على تلك التغييرات التي جرى إدخالها فعلا. وهناك مجال آخر يستحق الاهتمام الأوثق وهو اشتراك الدول غير الأعضاء في المجلس في أعماله. فالدول التي تمسها القضية المعروضة على المجلس بصورة مباشرة أو المتأثرة بها تأثرا أكبر من سواها ينبغي أن تمكن من الاشتراك في مداولات المجلس بشأن تلك القضية. وذلك هو المراد من المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق، وينبغي تنفيذهما كلتيهما بشكل أكثر فعالية. وهناك عدد من الأفكار المفيدة بشأن كيفية القيام بهذا، بما في ذلك اقتراح طرحه الوفد التشيكي.

وعلى وجه الخصوص نحن بحاجة إلى تفهم أفضل لكيفية تطبيق نص المادة ٣١ القائل بأن:

> "لكل عضو ... أن يشترك بدون تصويت في مناقشة أية مسألة تعرض على مجلس الأمن إذا رأى المجلس أن مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص".

هناك نقطتان نذكرهما هنا. أولا نحن نرى أنه ينبغي أن يفهم أن الاشتراك يكون تلقائيا تقريبا عندما تمس مسألة معروضة على المجلس عضوا من الأعضاء سواء بوصفه طرفا متأثرا بشكل مباشر أو بوصفه بلدا مشاركا بقوات كبيرة، وعلى الأخص إذا كان المشارك الأكبر. وثانيا أن الاشتراك ينبغي أن يفهم على أنه يعني أيضا اشتراك هذا العضو في المناقشات غير الرسمية، بما في ذلك تقديم مشاريع النصوص، وليس مجرد التفضل بالسماح للعضو بالإدلاء ببيان عام في قاعة المجلس.

وقد أعرب البعض عن تحفظات مؤداها أن إحداث المزيد من الإصلاح، وبخاصة في هذا المجال، من شأنه أن يقلل من قدرة المجلس على صنع القرارات. إلا أننا نرفض أية محاولة لإبقاء وحماية الطابع الحصري للمجلس؛ وبخاصة في حدود الأعضاء الدائمين. بل إننا، نعتقد، على العكس من ذلك، أن إجراء مشاورات أكبر في هذه المجالات من شأنه أن يتيح للمجلس اتخاذ قرارات أصح استنادا إلى إطلاع أوفى على حقائق الأمور. كما إننا نرى أن تلك التغييرات لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تحسين قرارات المجلس وزيادة مصداقيته.

(تكلم بالانكليزية)

فيما يتعلق بصنع القرارات، كان اهتمام الفريق العامل، بطبيعة الحال، مركزا جدا على مسألة حق النقض. ونحن نتشاطر الرأي الذي أعربت عنه غالبية الوفود بمعارضة أي توسيع لحق النقض وتأييد إجراء دراسة عاجلة لكيفية الحد من سلطة حق النقض الراهنة وتحديد نطاقه تحديدا أفضل. ونحن نعتقد، بشكل خاص، أن حق النقض الراهن يجب أن يقتصر على القرارات التي يتخذها مجلس الأمن بمقتضى الفصل السابع من الميثاق. وهذا الأمر يحتاج إلى مزيد من الدراسة في الفريق العامل. وتحقيقا لهذه الغاية، نعتقد أن الورقتين اللتين قدمتهما هذا العام المكسيك، ومصر نيابة عن حركة عدم الانحياز، توفران أساسا طيبا للمزيد من المناقشة.

إن الرسالة التي سمعناها من معظم الوفود خلال العام الماضي تشير بوضوح شديد إلى أن مد نطاق امتياز حق النقض ليس قطعا بالسبيل الأفضل للاستجابة للشواغل الكثيرة جدا التي تم الإعراب عنها فعلا بشأن هذه المسألة. فأي توسيع سيؤدي إلى تفاقم المشاكل الراهنة، وجعل صنع القرارات أكثر صعوبة، وإلى احتمال استبعاد مزيد من الصراعات من نطاق سلطة المجلس، وإذا ما جرى تنفيذ هذا التوسيع فسيكون من الصعب، بطبيعة الحال، إعادة النظر فيه. وباختصار، لن يحسن ذلك من أداء المجلس ولن يعزز طابعه التمثيلي. بل لا يكاد يوجد شك في أن توسيع نطاق امتيازات حق النقض سيؤثر على فعالية المجلس في جهوده لصيانة السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالقضية البالغة الأهمية، قضية حجم وتشكيل مجلس الأمن، هناك اتفاق واضح في الفريق العامل على أن أية صيغة ينبغي أن يتفق عليها الجميع. وهذا المبدأ كان الأساس الذي بنينا عليه جميع جهودنا حتى الآن، ونؤكد بأنه لا يمكن التنازل عنه. ونحن، كغيرنا، نعتقد أن أي توسيع ينبغي أن يرمي إلى زيادة الاعتراف بمساهمة الدول الأعضاء في تحقيق أهداف الميثاق الأوسع، مع التعبير في الوقت نفسه عن الزيادة الحاصلة في عضوية المنظمة. ومع ذلك، لم تنجح المناقشات التي دامت على مدى ثلاثة أعوام في تحقيق شيء قريب من توافق الآراء بشأن كيفية القيام بذلك.

إن العقبة الرئيسية لا تزال هي مسألة إضافة أعضاء دائمين جدد. ولقد بذل الفريق العامل جهدا جهيدا في تقليب الرأي حول هذا الأمر منذ البداية. وقد كرس قدر هائل من الوقت والطاقة للنظر في الطرق التي يمكن بها تنفيذ ذلك على نحو مقبول للجميع. وأبديت اقتراحات وطرحت جانبا. ومع ذلك، وبالرغم من المناقشات المضنية يبدو أن الموضوع يصبح أشد استعصاء لا أقل صعوبة.

وكما يوضح التقرير، فإنه ليس هناك، أولا، أي شيء يقرب من التوافق في الآراء بشأن ما إذا كانت الزيادة في عدد الأعضاء الدائمين واجبة أو مقبولة. وبالمثل، ليست هناك أي بادرة تنم على أن هذه الاختلافات في الرأي اختلافات يمكن التغلب عليها. بل إنه حتى فيما بين مؤيدي إضافة أعضاء دائمين جدد، هناك خلافات بشأن الطريقة التي ينبغي اتباعها لتحقيق ذلك. أما الحل الذي يوصف بأنه الحل المتعجل لحسم الأمور - أي مجرد إضافة عضوين دائمين - فإنه لم يجتذب التأييد الذي يحتاج إليه ليصبح خيارا واقعيا. وقد طرحت صيغ أخرى في محاولة لتحقيق المستحيل، وقد تبين أن هذه بدورها صيغ تثير المشاكل ويستبعد، في تقديرنا، أن تحظى بتأييد واسع النطاق. وهناك خيار حظي باهتمام كبير هذا العام هو فكرة الأعضاء الدائمين بالتناوب الإقليمي. وطرحت تنويعات له، بما في ذلك اقتراح يمزج المقاعد العادية بالمقاعد الدائمة بالتناوب. ونحن لدينا تحفظات قوية بشأن جميع هذه الاقتراحات. ولئن كانت الصيغ المتنوعة المحبذة لفكرة الأعضاء الدائمين هي صيغ من شأنها أن تعلي بالتأكيد مركز نخبة صغيرة جدا من الدول الأعضاء، فإنه لا يزال من غير المؤكد بتاتا إمكان النجاح في تطبيق هذه الصيغ، بل إن الأبعد من ذلك عن التأكيد هو الكيفية التي يمكن أن تعود بها هذه الصيغ بأي فائدة على السواد الأعظم من الدول الأعضاء.

إن الكيفية التي يمكن أن يتم بها اختيار تلك البلدان، أو أي البلدان يصح أن تختار لهذه الفئة الجديدة من العضوية أمران لم يمكن توضيحهما وبالفعل، فإن قدرا من البلبلة، سواء كانت خلاقة أو غير ذلك، يبدو محيطا بهذه المسألة. ومما يقلقنا أن المقترحات المختلفة في هذا الشأن لا تفي باشتراطات حيوية هي ضرورة اشتراك جميع أعضاء الأمم المتحدة على قدم المساواة وبشفافية في انتخاب جميع أعضاء المجلس.

ونحن نتشاطر في صميم الأمر المخاوف القوية التي أعرب عنها آخرون بأن هذه الصيغ قد تقيد وصول غالبية أعضاء الأمم المتحدة إلى المجلس بدلا من أن تعزز هذا الوصول. ونحن نقدر أيما تقدير دوافع البلدان التي طرحت هذه الاقتراحات، ونرى، مع ذلك، ببساطة أن هذه ليست الطريقة التي نصل بها إلى مجلس يكون أكثر تمثيلا.

لقد أوضحنا من قبل أن تطلعات بلدان عديدة لمركز العضو الدائم تطلعات مفهومة. ومع ذلك، يبدو من الصعب ألا نستخلص من مناقشاتنا المكثفة بشأن هذه المسألة أن إضافة أعضاء دائمين - أيا كان نوعهم - مسألة تعترضها صعوبات لا يمكننا، في هذا الوقت، التغلب عليها. إن الطريق المسدود الذي انتهى إليه هذا الموضوع يعرقل قدرتنا على أن نتخذ بشأن توسيع عضوية المجلس قرارا يستجيب لاحتياجات جميع الدول الأعضاء. وهو يعوق عمليا الإصلاح الذي اتفقنا جميعا على لزومه لتمكين مجلس الأمن من أن يعكس على نحو أفضل تبدل العصور والتحديات.

في هذه الظروف نتساءل: أليس من الأسهل أن نحقق الاتفاق في الوقت الراهن حول توسيع مجلس الأمن في الفئة غير الدائمة؟ أن يكون تحقيق الاتفاق على ذلك ينتظر أن يكون أكثر سهولة، فتكون هذه خطوة أولى، خطوة لا تستبعد بأي حال من الأحوال إمكان مناقشة مسألة العضوية الدائمة في المستقبل.

وكما ذكر وزير خارجية كندا السيد لويد اكسويرثي أمام الجمعية العامة منذ شهر مضى، فإن أي توسيع ينبغي أن يعكس على نحو أفضل إسهام الأعضاء في تحقيق المقاصد الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة الى ضرورة مراعاة التمثيل الجغرافي العادل. وأي توسيع في فئة العضوية غير الدائمة سيتطلب بالتالي تعزيز المشاركة من جميع المناطق الجغرافية. وينبغي أن يكون هذا التوسيع متواضعا نسبيا - ربما من ستة الى عشرة أعضاء - وذلك حرصا على تعزيز الأداء الفعال للمجلس.

ولتحقيق هذا الهدف، نرى، كما أشرنا من قبل، أن هناك قيمة كبيرة في المقترحات التي ترى توسيع المجلس بما يسمح بتناوب أكثر تواترا للبلدان التي تفي بالمتطلبات الأساسية الواردة في المادة ٢٣ من الميثاق التي تتناول تكوين المجلس. وهذا شيء جدير بأن نفعله لذاته فنعبر بذلك على نحو أفضل عما انتواه ميثاق الأمم المتحدة. إلا أن من المهم بنفس القدر أنه سنخفض من عدد المرشحين ومن حدة المنافسة على المقاعد غير الدائمة الحالية. وبذلك قد يكون من المفيد أن نضمن إتاحة فرصة الحصول على عضوية المجلس لعدد أكبر من البلدان مما هو عليه الحال الآن.

هذه بطبيعة الحال، إمكانية واحدة، ومع ذلك فنحن مستعدون للنظر في صيغ أخرى قد تمضي بنا قدما في السعي الى حل يحظى بتأييد واسع النطاق. وعلى سبيل المثال فإن إمكانية التوسيع البسيط المباشر للمجلس في الفئة غير الدائمة وحدها ولجميع المناطق الجغرافية على غرار ما حدث في عام ١٩٦٥، قد ظلت دائما خيارا قائما منذ بداية المداولات. وقد يكون من المناسب بعد ثلاث سنوات من المناقشات غير الحاسمة أن يحظى هذا الخيار بالنظر المباشر فيه كبديل يفي بأهداف معظم البلدان.

ويمكنني أن أؤكد لرئيس الجمعية ولنائب رئيس الفريق العامل أن كندا ستسهم إسهاما كاملا ونشطا في عمل الفريق عندما يستأنف أعماله في كانون الثاني/يناير.

السيد وانغ شيشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن إصلاح الأمم المتحدة مسألة تهم العالم أجمع، ولب هذا الإصلاح هو إصلاح مجلس الأمن لما له من أثر حاسم على عملية إصلاح الأمم المتحدة بأكملها. وفي الدورة السابقة للجمعية العامة أجرى الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن مناقشات مطولة متعمقة بشأن إصلاح المجلس، الأمر الذي أسهم في تعزيز التفاهم المتبادل بين جميع الأطراف بالرغم من عدم تحقيق تقدم مضموني بشأن مسائل رئيسية. ويرى وفد الصين أن هذه المناقشات كانت مفيدة، ويأمل أن يواصل الفريق العامل بذل جهود مثمرة في هذه الدورة للجمعية العامة.

ويعتبر توسيع عضوية المجلس لب عملية الإصلاح. وتؤيد الصين توسيع المجلس على نحو مناسب. فمنذ ١٩٦٣ زادت عضوية الأمم المتحدة بمقدار الثلث وذلك في أعقاب تصاعد حركات التحرر الوطني والتغيرات العميقة التي ظهرت على الساحة الدولية، ومع ذلك لم نلاحظ أي تغيير مقابل في تكوين المجلس على مدى الثلاثين سنة الماضية.

ويثير قلقنا بشكل أكبر الخلل الكبير المشاهد في تكوين المجلس منذ زمن طويل. فالبلدان النامية تشكل ما يزيد على ثلثي أعضاء الأمم المتحدة، ومع ذلك فإن هذه الحقيقة لا تنعكس على نحو مناسب في تمثيل هذه البلدان في المجلس. وينطبق هذا بشكل خاص على قارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية اللتين تتركز فيهما البلدان النامية. هذا الخلل يستحق اهتمامنا الجاد.

وقد أشار فخامة السيد جيانغ زيمين رئيس الصين في الاجتماع التذكاري الخاص الذي عقدته الجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة الى أن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يعكس مبدأ التوزيع الجغرافي المتوازن وأن يعزز وضع ودور بلدان العالم الثالث في الأمم المتحدة.

وإصلاح المجلس باعتباره أحد العناصر الهامة في إصلاح الأمم المتحدة، يجب أن يركز على إصلاح التمثيل الإقليمي غير المتوازن وبصفة خاصة على إصلاح النقص الشديد في تمثيل البلدان النامية. وما لم يتحقق هذا الهدف، فإن توسيع المجلس لا يمكن أن يعتبر إصلاحا بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة. بل سيكون بالأحرى فشلا في الإصلاح. وعلى ذلك لا يمكن لأي خطة للإصلاح تنطوي على استبعاد البلدان النامية أو ممارسة التمييز ضدها أن تحظى بالقبول من جانب العضوية العامة في الأمم المتحدة، بما في ذلك الصين.

وأود أيضا أن أؤكد هنا أن المجلس ليس ناديا للأغنياء وليس بالتأكيد مجلس إدارة. وزيادة العضوية في المجلس لا يمكن - ولا ينبغي - أن تعتمد فقط على الإسهام المالي الذي يقدمه بلد ما للأمم المتحدة. والأهم من ذلك هو ما اذا كان لدى هذا البلد فهم سليم لقضايا الحرب والسلم، سواء من منظور تاريخي أو من المنظور الراهن، وما اذا كان هذا البلد يشكل عنصرا إيجابيا في النهوض بالسلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب نفسه أنشئت الأمم المتحدة ولهذا السبب أيضا عهد الى المجلس بالمسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين لإنقاذ البشرية من ويلات أي حرب أو عدوان في المستقبل.

نحن نرى أن إصلاح المجلس ليس بحال من الأحوال مجرد زيادة في عدد الأعضاء. ولكن الإصلاح يستهدف في نهاية المطاف أن يصبح المجلس ممثلا حقيقيا لمصالح جميع بلدان العالم، ممثلا يتمتع بثقتها وتأييدها ويعكس على نحو أفضل مقاصد ومبادئ الميثاق. ويتوقف ذلك على ما اذا كان بوسع المجلس أن يفي على نحو أفضل بمسؤولياته في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وأن يعزز هيبة قراراته وطابعها التمثيلي.

ثمة عنصر هام آخر في إصلاح المجلس هو تحسين أساليب عمله. والهدف من ذلك هو أولا تعزيز فعالية المجلس حتى يتمكن من الوفاء على نحو أفضل بمسؤولياته في المحافظة على السلم والأمن الدوليين وفقا لما ورد في الميثاق وثانيا

زيادة الشفافية في عمل المجلس وتعزيز فهم العضوية العامة لعمل المجلس وإسهامها في هذا العمل، مما يظهر أنه إنما يتصرف حقا بالنيابة عن الدول الأعضاء. وفي الوقت الحالي اعتمد المجلس بالفعل عددا من التدابير لتحسين أساليب عمله بيد أن بعض هذه التدابير لم ينفذ بعد وهناك حاجة الى إجراء المزيد من التحسينات.

وأود بصفة خاصة أن أوضح في هذا الصد أن الإجراءات التي يتخذها المجلس فيما يتعلق بفرض الجزاءات أو رفعها هي أبعد ما تكون عن الكمال. وقد مكن ذلك الوضع بلدا أو بلدين يتمسكان بفرض مشيئتهما، من التلويح بعصا الجزاءات الغليظة في وجه البلدان النامية، في ازدراء لإرادة مجموع الأعضاء ولمعاناة شعوب البلدان المستهدفة. وقد تلقى المجلس بالفعل عدة دروس في هذا الخصوص. وعلينا أن نتخذ تدابير عملية لتصحيح هذا الوضع.

ولقد أيدت الصين على الدوام وشجعت بقوة إدخال تحسينات على أساليب عمل المجلس. وهي تساند تعزيز العلاقات بين المجلس والجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، وعقد أكبر عدد ممكن من الاجتماعات العلنية، وتحسين الممارسات المتعلقة بالمشاورات مع البلدان المشاركة بقوات، وإنشاء ترتيبات مناسبة للأطراف المعنية لكي تعرب عن وجهات نظرها للمجلس مباشرة. والصين على استعداد للانضمام الى باقي أعضاء الأمم المتحدة في إجراء مزيد من المناقشات المفيدة بشأن تحسين أساليب عمل المجلس.

ويمس إصلاح المجلس المصالح الفردية لجميع الأطراف. وستؤدي النتائج المترتبة عليه بدورها الى إحداث آثار هائلة في مختلف جوانب النشاط في الأمم المتحدة. ولا يمكن توقع اتمام الإصلاح بين عشية وضحاها نظرا للتعقيدات والمشاق التي تكتنف العملية. وفضلا عن ذلك، فإن تشكيل المجلس وأساليب عمله وإجراءات صنع القرار فيه قد نشأت في ظل خلفية تاريخية معينة. ومن ثم ينبغي أن نواكب خطى العصر ذاكرين في نفس الوقت المنظور التاريخي عند مناقشة الخطط الرامية لإصلاح المجلس.

وتأمل الصين في أن يجري الأعضاء عامة مناقشات ومشاورات كاملة وصبورة بشأن مختلف خطط الإصلاح والتوصيات المتعلقة به وذلك بروح من الإنصاف والانفتاح والشفافية والاهتمام بشتى الجوانب. وينبغي أن تعبر جميع القرارات الى أقصى حد عن مطالب مجموع الأعضاء، وأن تتخذ بقدر الإمكان على أساس توافق الآراء. وبهذه الطريقة وحدها يمكن تفادي المزيد من الخلل وبلوغ الهدف الحقيقي من إصلاح المجلس.

السيد ويلموت (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أضم صوتي الى الوفود الأخرى في التبصير عن امتنان وفدنا للعمل الذي قام به الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن أثناء الدورة الخمسين للجمعية. كما نعبر عن تقديرنا لنائبي الرئيس لما أبدياه من كفاءة في توجيه الفريق العامل، ولأعضاء الأمانة العامة أيضا لما قدموه من دعم.

وقد أظهرت مناقشاتنا حول هذا الموضوع وجود اتفاق واسع النطاق حول الحاجة الى توسيع نطاق عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله بجعله أكثر شفافية دون الانتقاص من كفاءته. وقد لاحظنا مع الارتياح التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن حتى الآن لإضفاء قدر من الشفافية على أساليب عمله وإجراءات صنع القرار فيه وذلك منذ أن بدأ الفريق العامل أعماله. ونحن نسلم، على الأخص، بزيادة المشاورات بين المجلس وبين البلدان المشاركة بقوات بالإضافة الى عقد جلسات رسمية وتشجيع غير الأعضاء في المجلس على حضورها حيث يمكنهم عرض وجهات نظرهم اذا رغبوا في ذلك. وبالمثل يجدر التنويه بجلسات المشاورات الدورية بين رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة. وقد دعت عدة وفود الى إضفاء الطابع المؤسسي على هذه التدابير، ووفدي من بينها، ونأمل أن يبادر مجلس الأمن باتخاذ خطوات في هذا الاتجاه. ومن المحتم أيضا أن تؤخذ في الاعتبار في مداولات المجلس وعملية صنع القرار فيه الآراء ووجهات النظر التي يعرب عنها غير الأعضاء في

المجلس أثناء هذه المشاورات. وبوجه عام فإن تعزيز التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة ضروري للغاية لكفالة التوازن الضروري بين هاتين الهيئتين، كما ينص على ذلك الميثاق.

وكما بيننّا في مناسبات سابقة، فإن أية إعادة لتشكيل مجلس الأمن ينبغي أن تأخذ في الحسبان تماما التشكيل الجغرافي الراهن لعموم العضوية في الأمم المتحدة. وهذا هو السبيل الوحيد لضمان المساواة والمساءلة. وتوفر الصفة التمثيلية والمصداقية. ويصدق ذلك بصفة خاصة عندما يتطلب من البلدان الصغيرة الآن على نحو متزايد أن تتحمل عبئا غير متكافئ عن صيانة السلم والأمن الدوليين من خلال توفير قوات ودفع أنصبة مقررة لتمويل مختلف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفيما يتعلق بموضوع توسيع نطاق العضوية، فإن غانا تؤيد موقف المجموعة الأفريقية التي تطالب لقارتنا الأفريقية بمقعدين دائمين على الأقل، وعدد متناسب من المقاعد غير الدائمة في المجلس. أما بالنسبة لحق النقض، فإن وفد غانا يرى أنه على الرغم من أنه كانت توجد أسباب مقنعة لحق النقض في الوقت الذي وضع فيه الميثاق، فإن حق النقض بصورته الحالية صار يشكل مفارقة تاريخية عفا عليها الزمن، ويتعين تعديله وقصره على الحالات التي تندرج بجلاء في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ويرى وفدنا أن من الضروري النظر في مراجعة أمر عدد الأصوات السلبية التي يصح أن تشكل نقضا يبطل قرارات المجلس، وأنه ينبغي فضلا عن ذلك إيجاد صيغة يمكن بمقتضاها إبطال مفعول حق النقض الذي يمارس في المجلس عن طريق عدد معين من الأصوات في الجمعية العامة. ولكن، أيا كان القرار الذي سيتخذ بالنسبة لنطاق ومعايير حق النقض، فإن هذا الحق يتعين أن يمتد ليشمل أي عضو دائم جديد يضاف للمجلس بما يتماشى مع مبدأي الإنصاف والمساواة في السيادة بين الدول وهما عماد ميثاق منظمتنا.

لقد ظلت مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته قيد المناقشة العامة لما يزيد عن ثلاث سنوات حتى الآن. ونرى أن الوقت قد حان للبدء في مفاوضات جادة بهدف التوصل الى توافق في الآراء في غضون فترة زمنية محددة. ونحن نسلم، بطبيعة الحال، بما للموضوع من طابع معقد. ولكننا على استعداد لأن نشارك في أي جهد خلاق يرمي الى التوصل الى صيغة توفيقية مجدية تستجيب لأهدافنا المشتركة.

السيد غوريليك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): تؤكد مناقشة اليوم، إن كانت هناك حاجة إلى التأكيد، أن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية ما زالت المسألة الجوهرية بين جميع المشاكل المتصلة بإعادة تنظيم الأمم المتحدة. وهذا الموضوع ليس له بعد سياسي مؤكد فحسب وإنما له أيضا بعد أخلاقي ونفسي ملموس. فمن الضروري أن تكون عضوية مجلس الأمن معبرة على نحو ملائم عن التغيرات الواسعة في العالم وكذلك عن الزيادة الهائلة في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في العقود الأخيرة. وهناك بالفعل توافق في الآراء حول هذه النقطة في المنظمة.

ونحن نعتقد أنه أمكن تحقيق تقدم متواضع ولكنه ملموس نتيجة للدراسة الشاملة لمسألة زيادة عضوية مجلس الأمن التي جرت في الفريق العامل المفتوح العضوية خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة. ويظهر ذلك في التقرير المتوازن وعالي الجودة بشكل عام، الذي أعده الفريق والذي لا يتغاضى عن الاختلافات الكبيرة المتبقية في وجهات النظر كما أنه لا يبالغ في إبرازها.

ومن الواضح أن بعض الدول تسعى للتوصل إلى حلول معينة في المستقبل القريب. إلا أن الاختلافات القائمة في الرأي لا يمكن التغلب عليها بدفع المناقشة أو التعجيل بشكل مصطنع بالسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء الذي هو سعي معقد بالضرورة. فهناك حاجة إلى المزيد من الوقت. وليست جميع الوفود سعيدة بذلك، ولكن لا يوجد أي حل آخر.

ويؤكد تقرير الفريق العامل أن عددا من الدول ليست على استعداد لاتخاذ مواقف نهائية بسبب الروابط القائمة بين حجم مجلس الأمن وتكوينه والمسائل الأخرى الداخلة في ولاية الفريق العامل. وهذا يذكرنا مرة أخرى بأن أي تقدم صوب حسم مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس الواقعية والاستعداد لقبول الحلول الوسط.

وفي رأينا أن القالب الحالي للنظر في هذه القضية ضمن الفريق العامل هو أفضل قالب لذلك. فهو يوفر إطارا مرنا للتوصل إلى توافق في الآراء، والإبقاء في نفس الوقت على الطبيعة غير الرسمية للمناقشة، وهذا أمر مفيد في هذه المرحلة. ونحن مقتنعون بأن محاولات إضفاء الطابع الرسمي على المناقشة أو حصرها في قالب تفاوضي تعسفي مما يبعدها حتما على الأساس الرضائي الذي يتبعه الفريق العامل - هي محاولات ستؤدي إلى عكس الأثر المنشود.

ويتوقف التقدم نحو حسم مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن على الجهود التي تبذلها جميع الدول المهتمة، أيا كان حجمها أو مركزها في منظومة الأمم المتحدة. فينبغي ألا تكون هناك أي تفرقة بين المتصدرين للقيادة والمقودين. وفي رأينا أن الافتراض القائل بأن المسؤولية عن بطء التقدم ينبغي أن تحمّل لأي طرف بذاته هو افتراض غير صحيح.

ويلاحظ وفدنا بارتياح أن الفريق العامل يوجه أنشطته بشكل متزايد نحو الأهداف القابلة للتحقيق. وقد أخذت السيناريوهات المتطرفة وذات الخط الواحد لتعديل عضوية مجلس الأمن تتراجع تدريجيا خلال هذه العملية. ويتجلى هذا الاتجاه في تقرير الفريق العامل، خصوصا فيما يتعلق برفض ما يسمى بخيار الحل المتعجل لحسم الموقف الذي ينطوي في جوهره على مجرد إعطاء تصريحات إقامة دائمة في مجلس الأمن لبلدين متقدمين في النمو دون غيرهما.

وتتمثل الدلالة الهامة الأخرى على أن الواقعية بدأت تسود في وجود إشارة واضحة في تقرير الفريق إلى حقيقة أن الجهود المتصلة بزيادة عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمحافظة على كفاءة المجلس وتعزيزها. ويتسق هذا النهج مع الموقف الثابت للاتحاد الروسي.

وفيما يتعلق بآلية صنع القرارات في المجلس، نأمل ولا حرج بأن تخف حدة وجهات النظر النمطية في المناقشات التي ستجري داخل الفريق العامل. ونعتقد أن نقّاد أنشطة مجلس الأمن يسعون أحيانا إلى توفير إجابات على أسئلة خيالية أكثر مما تكون واقعية. ونحن ما زلنا مقتنعين بأنه ليس هناك أي سبب يدعو إلى تعديل المركز الحالي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن نظرا للترابط العضوي القائم بين حقوقهم ومسؤولياتهم.

ونعتقد أن إجراء تحسين في الطابع التمثيلي لمجلس الأمن ينبغي أن يتم على أساس متوازن يأخذ في الحسبان مصالح كل المجموعات الإقليمية ويضع في اعتباره بشكل خاص ضرورة التوسع في تمثيل البلدان النامية.

ونعرب عن الأمل في أن تتسم الجولة القادمة لأنشطة الفريق العامل بقدر أكبر من الوعي بضرورة المحافظة على الطبيعية غير الواسعة لمجلس الأمن لما لها من أهمية بالغة في الإبقاء على قدرته على العمل. وفي رأينا أن هذا الهدف سيتحقق من خلال زيادة محدودة في عضوية المجلس بحيث تتكون من نحو ٢٠ عضوا.

وسيتعين على الفريق العامل أن يولي اهتماما جادا إلى تحسين أساليب العمل في مجلس الأمن وإجراءاته، بما في ذلك تحقيق قدر أكبر من المصارحة. ويسعدنا أن الخطوات المحددة التي اتخذها أعضاء المجلس مؤخرا تحقيقا لهذه الغاية، بما في ذلك الخطوات التي تستهدف تحسين آلية المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، أصبحت تحظى بمزيد من الفهم والتأييد من جانب أعضاء الأمم المتحدة. ومع ذلك

فإن هذه التدابير لا تعتبر كافية في نظر الجميع. والأكثر من ذلك، أن هذه التدابير أملتها ظروف الحياة ذاتها، وينبغي توطيدها حتى تتكشف إمكانياتها الكاملة. وسوف تستخدم الخبرات التي تكتسب خلال تنفيذ هذه التدابير كأساس للقرارات التي تتناول الخطوات التي يمكن اتخاذها مستقبلا في هذا المجال.

وختاما، أود أن أعرب عن تقدير الوفد الروسي لنائبي رئيس الفريق العامل - الممثلين الدائمين لفنلندا السيد براتنشتاين ولتايلند السيد جاياناما على مساهمتهما القوية والمثمرة في الجهود الرامية إلى تحقيق أهدافنا المشتركة.

السيد بيليغ (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذه هي المرة الأولى التي تتكلم فيها إسرائيل هنا عن هذه المسألة البالغة الأهمية الخاصة بتوسيع مجلس الأمن. لقد درسنا بعناية شتى المقترحات المقدمة بصدد هذه المسألة المعروضة أمامنا. ونحن نشاطر الرأي القائل بأنه مع اقترابنا من مشارف القرن الحادي والعشرين، فإن الحالة الجغرافية والسياسية تقتضي إجراء تغييرات في مجلس الأمن. وهذه مسألة معقدة. فهي تشمل العلاقة بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، وحجم المجلس وتكوينه، والحاجة إلى وجود تمثيل وتوازن جغرافيين، ودلالة حق النقض.

لا بد لي من أن ألاحظ أنه عندما تتناول إسرائيل مسألة عضوية مجلس الأمن أو الانتخابات للمجلس فإننا نفعل ذلك باعتبارنا الدولة العضو الوحيدة في هذه المنظمة التي لا تستطيع، ولو من الناحية النظرية، أن تنتخب لتشترك في المجلس. فخلافا لجميع الدول الأعضاء الأخرى الـ ١٨٤ في الأمم المتحدة بلا استثناء، إسرائيل تظل وحدها محرومة من العضوية في أي مجموعة جغرافية سياسية.

إن إسرائيل جزء من آسيا بحكم موقعها الجغرافي، ونحن نتطلع إلى اليوم الذي نقبل فيه ضمن المجموعة الآسيوية بتوافق الآراء. ومن المؤسف أن هذه ليست الحالة اليوم بسبب بعض البلدان الآسيوية التي ترفض عضويتنا في المجموعة.

والأمم المتحدة حسب نقص الميثاق "تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها" وعلى عالمية العضوية. ومن المحزن أن بلدي لا يستطيع في ظل الظروف الحالية حتى مجرد التمتع بامتياز التعرض للشعور بخيبة الأمل إثر فشله في انتخاب يكون قد تقدم له للحصول على عضوية غير دائمة في مجلس الأمن.

وتعتقد إسرائيل أن هذه المسألة ينبغي أن يهتم بها المجتمع الدولي كله، لأن القضية المطروحة هنا لا تتعلق بمجرد استبعاد إسرائيل من مجموعة جغرافية سياسية وإنما بالقضية الأخطر من ذلك، ألا وهي خرق الميثاق الذي تقوم عليه هذه المنظمة بأكملها.

السيد العربي (مصر): أود في بداية بياني أن أتقدم بخالص التقدير إلى سلفكم البروفسور فريتاس دو أمارال، الذي رأس فريق العمل وأبدى اهتماما خاصا بعمله، كما أتقدم بالشكر إلى نائبي الرئيس السفير بريتنشتاين والسفير جاياناما، اللذين أدارا أعمال فريق العمل بكفاءة عالية وبمثابرة تستحق الإعجاب والتأييد.

يعكس التقرير الصادر عن أعمال فريق العمل خلال الدورة الماضية الثراء الفكرى التي اتسمت به المداولات، إزاء كافة الموضوعات المطروحة على جدول أعماله. وقد أفرزت تلك المداولات توافقا في الرأي حول بعض الموضوعات غير الخلافية، مثل أهمية توسيع مجلس الأمن، وضرورة مراجعة طرق وأساليب عمله، بالإضافة إلى مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وضرورة الاسترشاد بالتوزيع الجغرافي المنصف عند زيادة عضوية مجلس الأمن.

إن مصر تؤيد البيان الذي ألقاه سفير كولومبيا باسم حركة عدم الانحياز، حيث يشكل موقف مصر جزءا لا يتجزأ من موقف دول الحركة في هذا الصدد، ويتأسس هذا الموقف، بإيجاز شديد، على ما يلي:

أولا، ضرورة معالجة الاختلال المتمثل في التشكيل الحالي لمجلس الأمن وضرورة زيادة تمثيل دول حركة عدم الانحياز في المجلس.

ثانيا، ضرورة مراجعة العلاقة بين مجلس الأمن، من ناحية، وبين الجمعية العامة، من ناحية أخرى، وكذلك علاقات المجلس مع أجهزة الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، والمنظمات الإقليمية وكذلك أيضا الدول المساهمة في عمليات حفظ السلام، وذلك بغية إضفاء المزيد من الشفافية والمزيد من الشرعية على أعمال المجلس والبحث عن صياغة مناسبة لمشاركة الدول التي لا تتمتع بعضوية المجلس في عملية صنع القرار، في إطار أحكام الميثاق، على غرار ما نصت عليه المادة ٤٤ من الميثاق.

ثالثا، ضرورة احترام مبدأي التوازي والتكافؤ في معالجة كافة الموضوعات المطروحة في جدول أعمال فريق العمل، وإيلائها نفس القدر من الاهتمام، سواء تعلقت بتوسيع المجلس أو بإصلاحه.

رابعا، أن هدف إصلاح مجلس الأمن هو دعم الشفافية في أعماله، وتأكيد الفاعلية في أدائه، وتوفير الديمقراطية في صنع قراراته، والتحقق من شرعية هذه القرارات. وأخيرا وليس آخرا، ضرورة إجراء مراجعة دورية لما يتم الاتفاق عليه من ترتيبات.

إن توسيع عضوية مجلس الأمن لا يجب أن يؤدي إلى زيادة عدد المقاعد الدائمة للدول المتقدمة على حساب الدول النامية. فالمطلوب الآن هو تحقيق التوازن المفقود والمنشود في تشكيل المجلس وكان هذا هو الهدف من إنشاء فريق العمل، منذ أربع سنوات. وكما جاء في ورقة العمل التي قدمتها مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والتي تحدد الإطار العام لموقف دول الحركة من مسألة توسيع عضوية المجلس، فهناك ضرورة لمعالجة الاختلال المتمثل في ضعف تمثيل دول الحركة، هذا بالإضافة إلى أن أي توسيع للمجلس لا بد أن يستند إلى مبادئ التمثيل الجغرافي العادل والمنصف، والمساواة في السيادة بين الدول. ومن هذا المنطلق فإن دول عدم الانحياز سبق أن أعلنت أن أي اختيار مسبق يقوم على استبعاد دول الحركة، لن يكون مقبولا.

إن مصر تولي موضوع توسيع عضوية المجلس أهمية خاصة، وأود في هذا الصدد أن أؤكد أن هذا الموضوع يتسم لنا جميعا بالحساسية الشديدة، ولا يجب التسرع في التوصل إلى حلول وسط أو حلول نصف كاملة.

فلا بد من استمرار التفاوض بحسن نية، وبقلوب وعقول مفتوحة، حتى يتم الاتفاق على صفقة متكاملة، تقبلها الغالبية العظمى للدول، وبالتالي فإننا لا نتفق مع ما يطلق عليه أحيانا الحل المتعجل لحسم الموقف ونناشد من قد يفكر في هذا الأسلوب أن يراجع موقفه.

وأود هنا أن أشير إلى بيان وزير خارجية مصر أمام الدورة الخمسين للجمعية العامة، حيث أكد أن الدور الذي تباشره مصر في الميادين العربية والأفريقية والشرق أوسطية وعدم الانحياز، وغيرها، بالإضافة إلى مساهمتها الدولية المستمرة في دعم أنشطة الأمم المتحدة، تضعها في مصاف الدول المؤهلة لتحمل المسؤولية في مجلس أمن جديد موسع ومتوازن في تمثيله لمختلف أقاليم العالم. وهنا يحق لنا أن نتساءل عن الأسلوب الأمثل للاتفاق على المعايير التي تطبق لتوسيع المجلس. فوفد مصر يرى أن الأسلوب الأمثل يكمن في اتباع الواقعية المطلقة، بحيث نعكس بدقة واقع عالمنا المعاصر. فهناك دول تمارس دورا دوليا نشيطا، وهناك دول أخرى تتحمل عبء مسؤوليات إقليمية يتفاوت حجمها من إقليم لآخر، طبقا لخصائص كل إقليم. وفي نفس الوقت، فلا بد من مراعاة مبدأ المساواة في السيادة، بحيث تكون هناك فرص متكافئة للفوز بعضوية مجلس الأمن الجديد، في إطار ديمقراطي. كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن دول عدم الانحياز تمثل الأغلبية العددية في مجتمعنا المعاصر، وأن أبسط مبادئ الديمقراطية تقضي بضرورة مراعاة الأغلبية العددية.

يضاف إلى ذلك فإننا نرى أهمية عدم تجاهل بعد آخر من أبعاد عالمنا المعاصر المعقدة ألا وهو

مراعاة أن الغالبية العظمى من الأزمات ومن المشاكل التي تهدد في الوقت الحالي السلم والأمن الدولي تمس وتدور على أراضي دول عدم الانحياز والدول التي يطلق عليها بصفة عامة العالم الثالث. وبالتالي تظهر بجلاء حتمية زيادة عدد دول عدم الانحياز في المجلس، وذلك من أجل تجنيد طاقاتها وخبراتها في مناطقها المختلفة للإسهام في تسوية هذه الأزمات الأمر الذي لا شك سوف يدعم شرعية عمل المجلس ويزيد من مصداقية قراراته.

في ضوء ما تقدم، فإن وفد مصر يرى أن تطبيق معيار الواقعية يقتضي بحث الأفكار المتعلقة بإضافة مقاعد جديدة يتناوب عليها عدد محدود من الدول في كل إقليم. فمثل هذه الأفكار تتيح الفرصة لعدد أكبر من الدول للمشاركة في تحمل مسؤوليات وتبعات عضوية المجلس بالتناوب في كل إقليم مما يؤدي إلى دعم دور المجلس. ونود أن نشير في هذا السياق إلى توافق الآراء داخل منظمة الوحدة الأفريقية حول دور أفريقيا وأحقية أفريقيا في شغل مقعد دائم في المجلس.

ومن جهة أخرى يجدر الاعتراف أن السعي وراء إنشاء مقاعد دائمة جديدة لا بد وأن يصطدم بعقبتين على الأقل، نرى صعوبة في التغلب على أي منهما. الأولى تتعلق بالآثار السلبية التي تعود على عمل المجلس نتيجة زيادة عدد الدول التي تملك صلاحية استخدام حق النقض (الفيتو) وسوف أتعرض لهذا الموضوع فيما بعد، والثانية تنجم عن الصعوبات العديدة التي تكتنف محاولات التوصل إلى اتفاق حول دول من العالم الثالث تخصص لها مقاعد دائمة في المجلس، خاصة في ضوء تفاوت الأوضاع والخصائص والظروف السياسية في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ومن هذا المنطلق العملي، فقد يكون من الأفضل منطقيا وعمليا، أن نركز في المرحلة القادمة على استجلاء أبعاد الأفكار التي تقدمت بها بعض الدول، وبالذات إيطاليا، حول إنشاء أسلوب جديد لاختيار بعض الدول ذات الوزن الإقليمي والتي تباشر نشاطا مؤثرا لخدمة قضايا السلام على أن يتم ذلك في إطار ديمقراطي وإضفاء مسؤوليات خاصة على هذه الدول بحيث يتم تطوير هذه الأفكار والبناء عليها لتعكس واقع العالم المعاصر اليوم.

وفيما يتعلق بتطوير أساليب عمل مجلس الأمن، فإن وفد مصر يود أن يتطرق إلى نظام التصويت داخل المجلس، ذلك النظام الذي لم يكتب له أن يكتمل حتى الآن نتيجة عدم الاتفاق على معايير واضحة للتمييز بين المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية التي تعرض على المجلس، بحيث أنه بعد مرور أكثر من نصف قرن على إنشاء الأمم المتحدة لا زلنا نجد أن النظام الداخلي للمجلس نظام مؤقت بسبب عدم الاتفاق على إطار تطبيق حق النقض.

وفي هذا الصدد قدمت مصر بوصفها منسق دول عدم الانحياز حول توسيع مجلس الأمن ورقة عمل بالنيابة عن دول عدم الانحياز تعبر بكل وضوح عن موقف الحركة إزاء استخدام الفيتو. وقد أشارت الورقة إلى أنه قد حان الوقت لأن تضطلع الجمعية العامة بدراسة نطاق تطبيق الفيتو بطريقة متسقة ومتكاملة، وذلك بهدف تقليص وترشيد الاستخدام، خاصة وأننا نرى كل يوم مظاهر مختلفة، بعضها غير مقبول، لإساءة استخدام الفيتو. ويكفي الإشارة إلى الضجة الإعلامية التي أثارتها إحدى الدول دائمة العضوية مؤخرا حول اعتزامها استخدام الفيتو ضد إعادة انتخاب الأمين العام، وكأن هذا الموضوع يشكل تهديدا للسلم والأمن الدولي، وكأن انتخاب أمين عام الأمم المتحدة قد أصبح فجأة محور العلاقات الدولية والمدخل إلى السلام العالمي.

إن الميثاق لا يحوي أي نص يضفي مثل هذه الرخصة المفتوحة للدول دائمة العضوية عندما يقوم مجلس الأمن بإصدار توصية من المجلس إلى الجمعية حول انتخاب الأمين العام. نعم لقد جرى العمل داخل المجلس على اتباع ذلك، ولكن لا يجب أن ننسى أن تعيين الأمين العام في نهاية المطاف يعتبر من صميم صلاحيات الجمعية العامة، بل من المفارقات الغريبة التي سوف يسجلها التاريخ أن نفس الدولة التي تهدد الآن باستخدام الفيتو ضد إعادة انتخاب الأمين العام سبق أن تقدمت عام ١٩٥٠ أمام الجمعية العامة بآراء فقهية قانونية ودستورية تدعم صلاحيات الجمعية العامة في الاختيار وتؤيد ضرورة

تحجيم، بل تجاهل، دور المجلس في هذا الشأن وسبحان مغير الأحوال!

يود وفد مصر تأكيد ضرورة أن تشمل إجراءات التطوير مراجعة عملية صنع القرار داخل المجلس، فقد أظهرت الممارسة الحاجة المتزايدة إلى توسيع قاعدة التشاور بين مجلس الأمن والدول المعنية في كل منطقة تقع فيها الأحداث المعروضة على المجلس.

وقد دعا المجلس في حالتين على وجه التحديد، ذكرت إحداهما وهي المادة الرابعة والأربعين، إلى مشاورات مع الدول غير الأعضاء والثانية، المادة الخمسين التي تنص على أنه إذا ما واجهت دولة ما مشكلات اقتصادية خاصة نتيجة لتنفيذ التدابير التي اتخذها مجلس الأمن وفقا للفصل السابع من الميثاق فإن لها حق التشاور مع أعضاء المجلس، وحتى الآن لم يتم ذلك بالنسبة للمادة ٤٤ وبالنسبة للمادة ٥٠.

ويرى وفد مصر أهمية توسيع نطاق المشاورات التي يجريها مجلس الأمن على الدول غير الأعضاء في المجلس لتشمل المنظمات الإقليمية في المنطقة التي تشهد الأحداث التي يتناولها المجلس. كذلك يجب أن تمتد المشاورات إلى مرحلة ما بعد اتخاذ القرار، خاصة إذا كان هناك نشر لقوات الأمم المتحدة لحفظ أو بناء السلام.

في ختام البيان، لا شك أن فريق العمل قد أكد على عدد من الأفكار الأساسية والتي بدونها كان من الصعب أن تستمر المشاورات داخل الفريق على نحو إيجابي. وهذا يعد من وجهة نظرنا إيجابيا في حد ذاته، ويهمني قبل أن أختتم البيان أن أشيد مرة أخرى بالجهود البناءة المتواصلة التي قام بها نائبا الرئيس سفيرا فنلندا وتايلند. وسوف يواصل وفد بلادي مساهمته وتعاونه معهما ومع الوفود الأخرى داخل فريق العمل لتحقيق المزيد من التقدم في هذا الموضوع الحيوي والهام خلال الدورة الحالية.

السيد أبو الحسن (الكويت): يحظى بند مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية بأهمية خاصة تتناسب والدور الحيوي للمجلس ومسؤوليته الأساسية في حفظ ودعم الأمن والسلام الدوليين.

وقد تابع وفد بلادي باهتمام بالغ مناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية طوال الدورات الثلاث الماضية. وكما هو معروف للجميع، لم يتم التوصل حتى الآن إلى توافق في الآراء حول توسيع عضوية مجلس الأمن أو المسائل الأخرى ذات الصلة والمتعلقة بتحسين إجراءات عمله، وذلك على الرغم من الاجتماعات العديدة التي عقدها الفريق العامل في السنوات الثلاث الماضية.

إن اهتمام الكويت بالمناقشات الجارية حول توسيع عضوية المجلس ينبع من حرصها على ضمان المحافظة على فعالية وقدرة هذا الجهاز في حفظ الأمن والسلام الدوليين، والتي تجلت بوضوح في تصديه لغزو العراق للكويت. إن الفعالية والقدرة الفائقة التي أظهرها المجلس في تعامله مع العدوان والاحتلال العراقي سنة ١٩٩٠ حتى تحررت الكويت عام ١٩٩١. والموقف الصلب الذي يتخذه المجلس من تنفيذ جميع قراراته ذات الصلة الآن لما يجب أن يتم تعزيزه والمحافظة عليه لكي يكون موقف المجلس رادعا للنزاعات العدوانية للدول التي تنتهك مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتهدد الأمن والاستقرار العالميين.

إن الكويت تشارك مثيلاتها من الدول الصغيرة اهتماماتها ومشاغلها وطموحاتها في المناقشات الجارية حول توسيع عضوية المجلس. إن الدول الصغيرة ينبغي أن لا تكون ضحية لأي اتفاق يتم التوصل إليه في إطار الفريق العامل، فعدم مراعاة أهداف وطموحات الدول الصغيرة من شأنه أن يخلق مجلسا غير متوازن وغير ديمقراطي ولا يمثل الشرعية الدولية تمثيلا كاملا. لذلك، فإننا نأمل أن يتم الالتزام بالمبادئ الرئيسية التي أكدت عليها حركة عدم الانحياز وهي: مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، ومبدأ التمثيل الجغرافي العادل.

إن الكويت تؤيد زيادة عضوية مجلس الأمن لأسباب كثيرة، أهمها للزيادة الكبيرة في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتغيرات الدولية، والواقع الدولي الجديد الذي أفرز الكثير من التحديات التي تتطلب بدورها مواءمة أجهزة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، لمواجهتها.

ويرى وفد بلادي أن أية زيادة في عدد أعضاء المجلس ينبغي لها أن تحقق المقاصد والأهداف التالية:

أولا، تقوية المجلس وتعزيزه لكي يضطلع بالمسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقه في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين.

وثانيا، أن يعكس تكوينه الجديد الطابع العالمي للأمم المتحدة وواقع الجمعية العامة للأمم المتحدة التي بلغ عدد أعضائها الآن ١٨٥ دولة.

وثالثا، إضفاء مزيد من الالتزام الدولي بقرارات مجلس الأمن من خلال تقوية هيبته.

ورابعا، تحقيق مفهوم التمثيل الجغرافي العادل لكي يصبح المجلس أكثر تمثيلا وديمقراطية.

وخامسا، المحافظة على فعالية المجلس وتحسينها والتأكد من عدم تأثرها سلبا من جراء أية زيادة في عدد الأعضاء.

وفي هذا الصدد، ترى الكويت أن هناك بعض الدول التي أثبتت في علاقتها مع الأمم المتحدة قدرتها على الاضطلاع بالمسؤوليات الرئيسية في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، وقدرتها على تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعن طريق مساهماتها في عمليات حفظ السلام، وكذلك مساهماتها المالية الكبيرة في مختلف ميزانيات هذه العمليات، بالإضافة إلى الميزانية العادية للأمم المتحدة. لذلك، نرى أنه من العدالة والإنصاف أن ينظر لهذه الدول نظرة خاصة انطلاقا من استيفائها للمعايير والمؤهلات التي تمكنها من القيام بالدور المتوقع منها في مجلس الأمن.

وفي هذا السياق فإن وفد بلادي يعتقد أن المقترح الإيطالي الخاص بزيادة المقاعد غير الدائمة مقترح يستحق مزيدا من الاهتمام والبحث والدراسة. وفي نفس الوقت نلفت النظر إلى المقترح القيم للشقيقة تونس، ونعتقد أنه يمثل عنصرا إضافيا يستحق الاهتمام.

أما فيما يختص بإصلاح وتحسين إجراءات عمل مجلس الأمن، وتطوير علاقته مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وعلى وجه الخصوص الجمعية العامة، فإن الكويت تؤيد جميع المقترحات الهادفة التي من شأنها إضفاء مزيد من الشفافية والوضوح على عمل المجلس، وسهولة تدفق المعلومات ووصولها من وإلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما نؤكد على ضرورة أن يقوم المجلس، بشكل مستمر ومتواصل، بالتشاور مع الدول التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في النزاعات أو القضايا التي يناقشها، حيث أن العمل بهذه الممارسة يعزز من مصداقية وشرعية القرارات التي يصدرها المجلس بهذا الخصوص.

كما ندعو مجلس الأمن إلى تطوير وتفعيل إجراءات التشاور مع الدول التي تساهم بقوات في عمليات حفظ السلام، وأن يكون هذا التشاور والتنسيق مستمرا في جميع مراحل عملية حفظ السلام، وأن يطلع المجلس الأعضاء المساهمين بقوات، بشكل منتظم، على تطورات الأوضاع السياسية والأمنية التي تهم هذه الدول.

وفيما يتعلق بحق النقض "الفيتو"، يرى وفد بلادي أن هناك العديد من المقترحات البناءة والموضوعية التي تستحق البحث والدراسة في إطار الفريق العامل من أجل التوصل إلى صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف وتضمن أداء المجلس لمهامه دون أية معوقات.

وفي الختام، نأمل أن تكلل مناقشات الفريق العامل بالنجاح من خلال التوصل إلى توافق الآراء، يضمن تعزيز دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن

الدوليين، ويوفر له القدرة على الاستفادة من خبرات الماضي واستيعاب المستجدات الحالية، ومواجهة التحديات المستقبلية.

برنامج العمل

يشغل الرئيس مقعد الرئاسة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لدي إعلان للإدلاء به يتعلق بانتخاب خمسة أعضاء لمحكمة العدل الدولية، المقرر أن يجري يوم الأربعاء ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أن أوجه نظر الجمعية العامة إلى الوثائق التالية ذات الصلة:

أولا، الوثيقة A/51/333-S/1996/722 تحدد تكوين المحكمة وإجراءات الانتخاب في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن. ثانيا، الوثيقة A/51/335-S/1996/724 تتضمن السيرة الذاتية للمرشحين. ثالثا، الوثيقة A/51/334-S/1996/723 تتضمن قائمة الترشيحات التي قدمت في الوقت المحدد. وأخيرا الوثيقة A/51/417 S/1996/794 و Add.1 تتضمن ترشيحات إضافية متلقاة بعد ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦.

وفي هذا الصدد، تلقينا ترشيحا إضافيا منذ أن صدرت الوثائق التي ذكرتها توا. وكما يعلم الأعضاء، فإن الترشيحات الإضافية إنما تقدم دعما للترشيحات التي سبق أن قدمت قبل انتهاء المدة المحددة.

وبغية تسهيل الإعداد للانتخاب وإجرائه لعله من المستصوب أن تكون أمام الجمعية العامة، كما حدث في الماضي، قائمة موحدة ومستكملة للمرشحين. وبناء على ذلك، سأطلب من الأمانة العامة، إذا لم يكن هناك أي اعتراض، أن تصدر قائمة موحدة ومستكملة للمرشحين تحمل الرمز A/51/334/Rev.1 S/1996/723/Rev.1 وتدرج فيها كل المعلومات المتلقاة منذ صدور القائمة الأصلية، فذلك ييسر عملية الانتخاب لجميع الممثلين.

وإذا لم أسمع أي اعتراض فسأعتبر أن الجمعية العامة تقرر ذلك.

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠